بعد مرور عام على عملية الإستعراض..
الحكومة التركية تتجاهل تعهداتها
أمام الأمم المتحدة

إعداد

محمد مختار - أحمد عيسى - سارة كحلة

تحرير

شريف عبدالحميد

مقدمة

يتناول هذا التقرير الذي تقدمه مؤسسة **ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان**، بالرصد والتوثيق أوضاع حقوق الإنسان في تركيا خلال العام الماضي، وتحديداً منذ خضوع ملف حقوق الإنسان في تركيا للمراجعة أمام مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، في إطار عملية الاستعراض الدوري الشامل، في يناير 2020، إذ يركز التقرير على أهم المؤشرات وأنماط انتهاكات حقوق الإنسان في تركيا. وتهدف مؤسسة ماعت من هذا التقرير إلى تقديم صورة شاملة عن حالة حقوق الإنسان في تركيا،

وقد تلقت تركيا ما مجموعة **321 توصية** خلال الدورة الثالثة لعملية الاستعراض، ضربت بجميعهم عرض الحائط، فخلال العام الماضي صدرت العديد من التشريعات التي تقوض حقوق الإنسان، وتقييد الحريات الأساسية، بالإضافة إلى القبض العشوائي على المواطنين، واحتجازهم بمعزل عن العالم الخارجي، دون تمثيل قانوني، فضلا عن محاصرة الأصوات المعارضة والمستقلة، وأغلقها لكافة قنوات ومنافذ التعبير الحر، بالإضافة لترهيب الإعلاميين ونشطاء المجتمع المدني والقبض عليهم بسبب عملهم. كما أعلن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان برغبته في تعديل الدستور، وذلك من أجل إحكام قبضته على ما تبقي من المجال العام.

لا مفر من القمع: الإطار العام لوضع حقوق الإنسان في تركيا خلال العام 2020

1. منذ اعتماد جلسة الاستعراض الدوري الشامل الثالثة لتركيا في يناير 2020 تدهورت أوضاع حقوق الإنسان فيها بشكل مخيف، حيث بقي الأتراك يعيشون في ظل القبضة القمعية لحكومة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، وعلى هذا النحو لا يزال عشرات الآلاف من منتقدي الحكومة منهم صحفيون ونشطاء حقوقيون مسجونين بتهم ذات دوافع سياسية تحت ذريعة وستار مكافحة الإرهاب، حيث يتم إلقاء القبض عليهم قسرًا بتهمة الانضمام إلى حركة الخدمة الفصيل السياسي المعارض للحكومة التركية دون وجود دليل واضح على خرق القوانين.

2. تلقت تركيا 321 توصية خلال الدورة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل في يناير 2020، رفضت منهم 21 توصية بينما حظيت بالتأييد 215 توصية وتم الإحاطة بالعلم بـ 85 توصية أخري، وعلى الرغم من ذلك لم تف الحكومة التركية بتعهداتها بالنهوض بالحقوق والحريات الأساسية، بل على العكس من ذلك فرضت تأميم شبه كامل لحرية الرأي والتعبير وسجنت المعارضين والسياسيين ونشطاء الرأي بتهم لها علاقة بمكافحة الإرهاب ولم توفر لهم المحاكمات العادلة، كما تزامنت هذه الفترة مع إظهار الحكومة التركية نهج أقل في التعاون مع الأليات الدولية بالإضافة إلي الاستمرار في التنصل من الالتزام والتوقيع على المعاهدات الدولية الإنسانية، ناهيك عن عدم اتخاذ تدابير فعالة فيما يخص تعزيز مؤسسات حقوق الإنسان بما ساهم في ترسيخ بيئة قمعية يحظى فيها مرتكبي الانتهاكات بسياسة الإفلات من العقاب.

3. وفي هذا السـياق القمعي؛ تابعت الحكومة التركية هجمتها الانتقامية على المنظمات الحقوقية المسـتقلة والمدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسـان، ناهيك عن حملات التشـهير والتخوين الإعلامية شـبه اليومية والحض على الكراهية وعلى العنف والقتل أحيانا التي يواجها هؤلاء النشطاء، بينما استخدمت القوى الأمنية التركية القوة المفرطة في مناسبات عدة ضد المتظاهرين، وغالبا ما تمر هذه القضـايا دون عقاب ولا تزال الحكومة التركية تلاحق الأشـخاص وتحقق معهم بسبب ممارستهم لحق التعبير السلمي وتحيلهم إلى المحاكم التركية.

4. وعلى هذا النحو ساهمت هذه البيئة القمعية في خلق سياسة الترهيب ضد كل من يبدي رأيه أو المشـاركة في المجال العام، يأتي هذا بالتزامن مع اسـتمرار شرعنه الانتهاكات بإصـدار قوانيين تقييد حرية الرأي والتعبير مثل قانون وسـائل التواصـل الاجتماعي والذي أصـدرته الحكومة التركية في يوليو 2020، فضـلاً عن إصـدار قانون من شـأنه القضـاء على المجتمع المدني في ديسـمبر 2020، وعلى المنوال ذاته اسـتمرت سـياسـات القمع والبطش التي لجأت له الحكومة التركية دون توقف وبشـكل غير مسـبوق، حيث تم ملاحقة أعضـاء حزب الشـعوب الديمقراطي الموالي للأكراد بتهم زائفة وفضـفاضة، بينما بررت وزارة الداخلية التركية إقالة بعض من رؤساء البلديات المنتخبين من حزب الشعوب الديمقراطي على أساس التحقيق معهم في قضايا لها علاقة بدعم الإرهاب.

5. تواصـل الحكومة التركية اسـتخدام العديد من المواد المبهمة في قانون العقوبات وقانون مكافحة الإرهاب في ملاحقة النشـطاء الحقوقيين بتهم لها علاقة بالإرهاب، وأيضـاً لا توجد أرقام رسـمية منشـورة للسـجناء المحتجزين على ذمة التحقيق أو المدانين لصـلاتهم المزعومة بتهم الإرهاب في تركيا، كما استبعد قانون صدر في أبريل 2020 بشأن الإفراج المبكر عن السجناء للحد من الازدحام في سـياق جائحة كورونا، السـجناء المحكوم عليهم بالسـجن وجميع السـجناء المحتجزين أو المدانين بجرائم سياسية[1].

6. وفي هذا الإطار، استخدمت السـلطات التركية التعذيب لانتزاع الاعترافات من المتهمين بشـكل ممنهج، إذ تحول التعـذيب إلي أداة للترهيب والتخويف والمعاقبة، وتشـير تقديرات منظمات المجتمع المدني التركية إلي أن 1855 شخص تعرضوا للتعذيب داخل السجون التركية خلال العام 2020، توفي منهم 38 شـخص[2]، وعلى صـعيد أخر اتجهت الحكومة إلي التضـيق على حرية الرأي والتعبير وخصـوصًا حرية الصحافة فخلال العام 2020 تم اعتقال ما لا يقل عن 48 صحفيًا بتهم مختلفة من بينها إهانة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان وذلك طبقًا للمادة 299 من قانون العقوبات التركية، في حين فرضت وكالة الإعلانات الصحفية التركية غرامات باهظة على الصحف، من اجل التحكم في المواد التي تنشرها هذه الصحف[3].

[1] كورونا انتقادات لقانون تركي جديد يستثني إطلاق المعتقلين السياسيين، دي دبيلو نيوز، أغسطس 2020 http://bit.ly/3j2g5TQ

[2] برلماني تركي 1855 شخص تعرضوا للتعذيب أكثر من 3534 مرة خلال داخل السجون، تركيا زمان، يناير 2021، http://bit.ly/2YHpW8h

[3] January 2021. Bianet. Our jaw has dropped in the face of this media freedom

7. تحتل تركيا المرتبة 154 من بين 180 دولة في مؤشر حرية الصحافة العالمي لعام 2020[4]، وتحتل كذلك المرتبة الثانية من حيث عدد الصحفيين المعتقلين بالعالم بعد الصين خلال العام 2020، في حين شهدت الساحة الإعلامية عمليات انتقال ملكية واسعة لوسائل الإعلام المختلفة خاصة المرئية لرجال أعمال موالين للحكومة التركية، بالإضافة إلى استخدام القضاء التركي "المسيس" في إصدار قرارات لحبس وقمع الصحفيين فيستخدم القضاة والمدعون العامون سلطاتهم الواسعة لفرض الاحتجاز التعسفي بناءً على تهم لا أساس لها من الصحة[5]، وخلال فترة التقرير استمرت الحكومة التركية في عدم تنفيذ قرارات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان والتي من بينها قرار المحكمة بضرورة الإفراج الفوري عن الزعيم الكردي المعتقل منذ عام 2016 صلاح الدين ديمرتاش[6].

8. تقاعست الحكومة التركية بشكل منهجي عن منع العنف ضد النساء والفتيات والتحقيق فيه بشكل كاف ومعاقبة مرتكبيه، وتشير تقديرات مؤسسة ماعت إلى ارتفاع معدلات العنف ضد المرأة في المجتمع التركي على نحو مقلق، ناهيك عن تعميق القوالب النمطية السائدة ضد المرأة والنظرة السلبية لدورها في المجتمع. فتركيا تحتل المرتبة الـ 130 من بين 153 دولة في مؤشر المساواة بين الجنسين للعام 2020، وعلى الجانب الأخرى لا تزال الأقليات الدينية والعرقية تواجه تمييز ممنهج في تركيا إذ يمثل قرار الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بتحويل متحف آيا صوفيا إلى مسجد اعتداء على حرية الأديان ومؤشر مقلق على وضع الأقليات الدينية في تركيا[7]. وعلى مستوى الأقليات العرقية لا تزال الأقلية الكردية والأرمنية والروما (الغجر) يوجهون اضطهاد وتمييز على مستوى مقلق[8].

9. أظهرت الحكومة التركية نمطًا استغلالي للاجئين والمهاجرين المقيمين على أرضيها خلال العام 2020، فتحشد الحكومة التركية اللاجئين السوريين على حدودها مع اليونان للضغط على دول الاتحاد الأوربي لتغير المواقف السياسية المختلفة تجاه الأزمات السياسية الطرف فيها بما يحقق مصلحة أنقرة[9]، هذا بالإضافة إلى وقائع الترحيل القسري والعنف الشرطي ضد المهاجرين واللاجئين والذي غالبًا ما يكون مصحوب بسياسات الإفلات من العقاب. ففي 15 مايو 2020، أرسلت قسرياً إدارة جمهورية شمال قبرص التركية 100 لاجئاً سورياً، بينهم أطفال دون ذويهم، إلى مدينة مرسين في تركيا، حيث تم نقلهم لمدينة كيليس بالقرب من الحدود السورية، معظم اللاجئين السوريين البالغ عددهم 100 شخصاً من الأطفال والنساء والفتيات. وتنتهك هذه الأفعال اتفاقية اللاجئين لعام 1951 والمادة 3 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. كما أن احتجاز القاصرين

[4] في ذكري الانقلاب المزعوم مؤسسة ماعت تصدر تقرير عن حالة حقوق الإنسان في تركيا خلال النصف الأول من عام 2020، ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان ، يونيو 2020 https://bit.ly/39di2cZ

[5] عدد الصحفيين السجناء في العالم يبلغ مستوى قياسياً، لجنة حماية الصحفيين، ديسمبر 2020 http://bit.ly/3qG1zDY

[6] المحكمة الأوروبية تأمر تركيا بالإفراج عن المعارض الكردي صلاح الدين دميرتاش وإردوغان يعترض، قنطرة، ديسمبر 2020 http://bit.ly/3pybFa0

[7] http://bit.ly/2L85v1k. Nationalinterest. The Fight Over Hagia Sophia is About More Than a Building

[8] الغارديان: حكومة أردوغان تمارس التعذيب والتصفية الجسدية ضد الأقليات، العربية، يونيو 2020 http://bit.ly/2YrJwFy

[9] مات الاتفاق مع تركيا اللاجئون ورقة الضغط المتجددة، العربية نت، مارس2020، https://bit.ly/2VKITpu

ينتهك اتفاقية حقوق الطفل، لا سيما المواد 9 و10 و22 و37 بشأن احتجاز الأطفال، والحق في لمّ شمل أفراد الأسرة وحق كل طفل في أن يكون مع والديه. إذ أن الدول ملزمة بتوفير الرعاية المناسبة للأطفال غير المصحوبين بذويهم. ففي 13 أبريل، ذكرت اليونيسف أنه يتعين على كافة الحكومات أن تفرض وقفاً اختيارياً على احتجاز الأطفال وإطلاق سراحهم على وجه السرعة حيثما تكون البدائل ممكنة، وذلك بسبب المخاطر المتزايدة للإصابة بفيروس كورونا أثناء الاحتجاز.

10. كما ظلت ظاهرة عمالة الأطفال في المجتمع التركي منتشرة بشكل متزايد[10]، ناهيك عن معاناة الأطفال الأتراك الذين يقبعون في السجون التركية والبالغ عددهم 800 طفل، بالإضافة إلى الاحصائيات التي تشير إلي ارتفاع نسبة جرائم العنف ضد الأطفال خلال عام 2020 إلى 968 طفلًا منهم 568 حالة عنف أسري و233 منهم دون سن 12 عامًا[11]، وفى هذا الإطار لم تشفع الإعاقة لذويها عند السلطات التركية إذ تعرض 28 شخصا من ذوي الإعاقة والمرضى إلي الانتهاكات المختلفة خلال العام 2020 بسبب آرائهم السياسية أو أصلهم العرقي[12].

11. خلال عام 2020، تزايدت شبكات الإتجار بالبشر في تركيا بشكل مطرد، وقد تعزز ذلك من خلال مجموعة متنوعة من الأشكال من بين شبكات الإتجار بالأعضاء البشرية التي تستغل معاناة اللاجئين السوريين وشبكات الإتجار بالنساء وتجنيد الأطفال، هذا بالإضافة إلى وجود مزاعم عن تورط الحكومة التركية في عمليات لخطف النساء من منطقة عفرين السورية مرورًا بتركيا للإتجار بهن في ليبيا ويتم هذا الأمر بواسطة الجماعات المسلحة التابعة للحكومة التركية في شمال شرق سوريا[13].

12. خصصت الحكومة التركية موارد إضافية لإقامة مستوطنات غير قانونية في مناطق شمال شرق سوريا وبالتحديد في منطقة عفرين السورية، كما أرسلت مجموعة من المرتزقة إلي مناطق الصراع المتفرقة عبر العالم مثل إقليم ناغورنو كاراباخ حيث دعمت حليفها الأذربيجاني، كما أرسلت مرتزقة إلى ليبيا للقتال إلى جانب حكومة الوفاق، بينما استمرت في الاعتداء على الحقوق المائية للشعب السوري والعرقي[14].

نطاق الالتزامات الدولية والتعاون مع آليات وهيئات حقوق الإنسان الدولية

13. استقبلت الحكومة التركية 26 توصية من الدول المختلفة خلال عملية الاستعراض الدوري الشامل في يناير 2020 بشأن ضرورة التعاون من الأليات الدولية والانضمام إلى الاتفاقيات الدولية، وعلى الرغم من قبول تركيا لبعض التوصيات في هذا الشأن إلا أن الحكومة التركية أظهرت

[10] عددهم 720 ألفًا بسوق العمل عمالة الأطفال في تركيا في ازدياد مستمر، تركيا الآن ، أبريل 2020 http://bit.ly/2M9ZoKt

[11] بالأرقام تركيا تتصدر قائمة دول العالم الأشد بطشًا بمواطنها خلال 2020، مصراوي، ديسمبر 2020 http://bit.ly/3a2ppTG

[12] ذوو الإعاقة في تركيا لهم نصيب من القمع، تركيا زمان ، ديسمبر 2020 ، http://bit.ly/3teZjG6

[13] شهادات مرعبة. كرديات عفرين سبايا لميليشيات أردوغان، أسكاي نيوز ، ديسمبر 2020 ، http://bit.ly/2LOzFGD

[14] بندقية للإيجار هل أرسل أردوغان سوريين إلى أذربيجان بعد ليبيا؟، قناة دي دبيلو نيوز، ديسمبر 2020 ، http://bit.ly/3oh1ZA7

نهج أقل في التعاون الكامل مع مجلس حقوق الإنسان وآلياته، فعلى سبيل المثال؛ لم تقدم تركيا تقريرها الدوري إلي اللجنة الدولية المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري المقرر تقديمه في 15 أكتوبر 2019، وفي السياق ذاته لم تقدم تقريرها إلي اللجنة الدولية الخاص بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم والمقرر تقديمه في يناير 2021، وعلى هذا النحو تأخرت الحكومة التركية في تقديم التقرير الخاص بها إلي لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة حوالي أربعة شهور، والذي كان موعد تقديمه في 31 يوليو 2020 بينما تم تقديم التقرير في 26 نوفمبر 2020[15].

14. قدم المقررين الخواص بمجلس حقوق الإنسان مجموعة من النداءات العاجلة للحكومة التركية للاستفسار عن انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت خلال فترة التقرير، وقد تجاهلت الحكومة التركية الرد على الكثير منها، بينما قامت بالرد غير الموضوعي على البعض الأخر، ففي سبتمبر 2020 دعا مجموعة من المقررين الخواص في الأمم المتحدة بالتحقيق في وفاة محامية حقوقية بعد إضرابها عن الطعام[16]، في حين وجه المقرر الخاص المعني بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة مع المقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات، والمقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان الأساسية الحريات في سياق مكافحة الإرهاب، نداء عاجل إلي الحكومة التركية بخصوص تعذيب 56 طالباً متهمين بالانتماء إلى منظمة إرهابية في قسم شرطة أنقرة[17]، وبدلا من الرد الموضوعي من الحكومة التركية على هذه الاتهامات ومحاسبة المسئولين عنها، بررت الحكومة الاتهامات بمكافحة الإرهاب ونفتها في بعض الأحيان مستندة على اعتبارها اتهامات زائفة من حركة الخدمة، (التي تصنفها تركيا منظمة إرهابية)[18].

15. وفى هذا الإطار تجاهلت الحكومة التركية الرد على مجموعة من النداءات الخاص للمقررين الخواص مثل نداء المقرر الخاص المعني بالحق في التجمع السلمي وتكوين الجمعيات بخصوص مواجهة 11 من المدافعين عن حقوق الإنسان عقوبات بتهم لها علاقة بالإرهاب دون وجود أدلة واضحة، بما يمثل تضيق على مؤسسات المجتمع المدني وعمل المدافعين عن حقوق الإنسان في تركيا وذلك في يوليو 2020[19]، بالإضافة إلي نداء السيدة كريمة بنون المقررة الخاصة في مجال الحقوق الثقافية الخاص بضرورة الحفاظ على آيا صوفيا في اسطنبول كمساحة متعددة الثقافات

---

[15] UN Treaty Body Database . https://bit.ly/3tf3bXg . turkey

[16] un . September 2020. Turkish human rights lawyer dies after hunger strike http://bit.ly/2JAA9zs

[17] Mandates of the Special Rapporteur on torture and other cruel, inhuman or degrading treatment or punishment; the Special Rapporteur on the rights to freedom of peaceful assembly and of association; and the Special Rapporteur on the promotion and protection of human rights and fundamental freedoms while countering terrorism. https://bit.ly/3hzgs7I May 2020. AL TUR 6/2020.

[18] INFORMATION NOTE IN REPLY TO THE JOINT COMMUNICATION FROM SPECIAL PROCEDURES DATED 11 MAY 2020 (AL TUR 6/2020) https://bit.ly/2X6iSkO.

[19] Taner Kılıç and Istanbul 10 for guilty verdict call prosecution's by alarmed expert UN :Turkey .http://bit.ly/3pEXn6Y July 2020

تعكس التنوع الثقافي والتاريخي التركي وذلك في يوليو 2020[20]، ويُظهر هذا الأمر خلل في تعهدات الحكومة التركية بالتعاون الكامل مع آليات مجلس حقوق الإنسان.

16. هددت الحكومة التركية بالانسحاب من اتفاقية إسطنبول الخاصة بمناهضة العنف ضد المرأة، إلا أن الاحتجاجات النسائية والضغط من منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية منع الحكومة من اتخاذ هذا القرار الذي يوضح أن التوجهات الحقوقية للحزب الحاكم في تركيا تحكمها قوالب نمطية وثقافية تتميز بالقومية والإسلامية والسلطوية[21]، ويدلل على هذا الأمر حديث "نعمان كرتولموس" نائب رئيس حزب العدالة والتنمية الذي أوضح أن الاتفاقية لا تتناسب مع قيم الأسرة التركية وذلك في أحد المقابلات مع وسائل الإعلام مطالبًا الحكومة بالانسحاب منها[22]، فبدل من التزام الحكومة التركية بمزيد من التعهدات الدولية الحقوقية لحماية حقوق الإنسان تحاول التنصل منها.

17. على الرغم من تصديق الحكومة التركية على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات خلال فترة التقرير، إلا أن هناك استمرار في تجاهل الحكومة التركية للتصديق على مجموعة من المعاهدات الدولية الأخرى مثل الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، هذا إلى جانب عدم إزالة التحفظات الخاصة ببعض المواد في الاتفاقيات الدولية مثل المادة 27 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ويسمح هذا الأمر للحكومة التركية بالتنصل من حقوق بعض الفئات والطوائف والأقليات العرقية والدينية[23].

18. تلقت الحكومة التركية 33 توصية خاصة بضرورة تعزيز استقلال القضاء وضمان عدم تدخل الأجهزة التنفيذية في أحكامه بما يضمن النزاهة والمحاكمات العادلة، كما شملت التوصيات ضرورة تعديل بعض المواد القانونية في قانون العقوبات التركي وقانون مكافحة الإرهاب والتي تستخدمها الحكومة لمعاقبة نشطاء الرأي والمدافعين عن حقوق الإنسان بالإضافة إلى تقيد حرية الرأي والإعلام وفرض الحصار على وسائل التواصل الاجتماعي، على الرغم من قيام الحكومة بمجموعة من الإجراءات لتعزيز استقلال القضاء وسيادة القانون والتي من بينها تطبيق الحزمة الثالثة من وثيقة استراتيجية الإصلاح القضائي والتي تم نشرها في 28 يوليو 2020[24]، إلا أن استراتيجية المراجعة القضائية في تركيا لا تقدم أي إصلاحات جوهرية لنمط سيادة القانون، إذ فشلت في معالجة القضايا الجوهرية المتعلقة باستقلال القضاء وسيادة القانون. يأتي هذا في ضوء تجاهل التحدي المركزي المتمثل في إصلاح نظام ترشيح أعضاء مجلس القضاة والمدعين العامين وهو المسؤول عن تعيين القضاة والمدعين العامين وترقيتهم وتأديبهم، في حين يتيح النظام الحالي

[20] http://bit.ly/3854uQ3. July 2020. UN experts: Turkey should preserve Hagia Sophia as space for meeting of cultures

[21] http://tmsnrt.rs/2L88kit September 2020. homson Reuters Foundation. Selfies in solidarity with murdered women as Turkey mulls EU pact

[22] http://bit.ly/354M8Nr September 2020. Globalvoices. In Turkey, women rise up to stop withdrawal from the Istanbul Convention

[23] تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، يوليو 2020 ، رقم الوثيق A/HRC/44/14/Add.1

[24] http://bit.ly/3hzpWjx. Esin Attorney Partnership. Significant Amendments to the Civil Procedure Law under the Third Package of the Judicial Reform

للحكومة استخدام القضاء لتحقيق أهداف الأجهزة التنفيذية للحكومة، خاصة في ظل قيام الرئيس والحزب الحاكم بتعيين الأغلبية العظمى من أعضاء مجلس الإدارة الثلاثة عشر- بما يسمح بممارسة التأثير التنفيذي المباشر على وظائف القضاة والمدعين العامين[25].

19. تحتل تركيا المرتبة 107 من أصل 128 دولة في مؤشر سيادة القانون لعام 2020، ويدلل هذا الأمر على ارتفاع نسبة التدخل الحكومي في المحاكم الجنائية والمدنية، بالإضافة إلي افتقار الشفافية في أحكام القضاء المختلفة[26]، في حين تشير تقديرات منظمات حقوق الإنسان لعام 2020 إلي تعيين الآلاف من القضاة الجدد الموالين للحزب الحاكم التركي الأمر الذي يعرض استقلال القضاء في تركيا للخطر ويؤدي إلي تأكل سيادة القانون[27].

20. استخدمت الحكومة التركية خلال الفترة التي يشملها التقرير القضاء كأداة سياسية لملاحقة المعارضين والسياسيين ونشطاء الرأي والتعبير، مع التلاعب بالقوانين لتحقيق هذا الأمر ومعاقبة أفراد السلطة القضائية من قضاة ومحامين وكل من يسعى لتطبيق العدالة حتى يرضخ باقي أعضاء المنظومة لتعليمات الحكومة التركية بتسيس القضاء، وتدل واقعة إعادة اعتقال المدافع عن حقوق الإنسان عثمان كافالا على هذا الأمر ، ففي فبراير 2020 قامت محكمة سيليفري قرب إسطنبول بالحكم ببراءة رجل الأعمال والمدافع عن حقوق الإنسان عثمان كافالا و15 متهم آخرين في قضية دعم المظاهرات المعارضة للحكومة بحديقة جيزي في إسطنبول والتي تعود أحداثها إلي عام 2013 وأقر القاضي في حكمه بعدم وجود أدلة ملموسة ضد المشتبه بهم[28]، وبالسياق وبعد صدور قرار البراءة يوم 18 فبراير 2020 أصدرت نيابة إسطنبول قرار يأمر باعتقاله مجددًا بتهمة جديدة تتعلق بصلته بحركة الخدمة التي تزعم أنقرة أنها مدبرة محاولة الانقلاب في يوليو 2016[29] ، ليس هذا فحسب بل قرر مجلس القضاة والمدعين العموميين التحقيق مع أعضاء هيئة محكمة جنايات إسطنبول التي حكمت بالبراءة على عثمان كافالا والمكونة من رئيس المحكمة غالب محمد بارك واثنين من أعضائها وهما أحمد طارق تشيفتشي. أوغلو عضو أول وطالب أرجان عضو ثان[30]، وتدل هذه الواقعة على تسيس القضاء التركي وتعرضه للمضايقات والتحرش بأعضائه على يد الأجهزة التنفيذية في الحكومة التركية.

21. تجاهلت الحكومة التركية التوصيات الخاصة بضرورة تعديل بعض مواد قانون العقوبات التركي ومواد قانون مكافحة الإرهاب بسبب استخدمهم على نطاق واسع في معاقبة نشطاء الرأي والحقوقيين والمواطنين المعارضين لسياسات الحكومة، فعلى سبيل المثال تم إدانة العديد من المعارضين والسياسيين خلال فترة التقرير بموجب المادة 301 من قانون العقوبات التركي بتهمة

---

[25] http://bit.ly/38XV2NE. MARCH 02, 2020. article19. Turkey: Failure to act on European Court judgments puts freedom of expression at risk

[26] Rule of Law Index. World Justice Project . 2020 . https://bit.ly/3pKJzI9

[27] freedomhousehttp://bit.ly/38dJjM5. Turkey

[28] محكمة تركية تبرئ رجل الأعمال عثمان كافالا بقضية «احتجاجات جيزي» http://bit.ly/2HMs3iJ

[29] https://www.zamanarabic.com/2020/02/19/تركيا-اعتقال-عثمان-كافالا-مجددًا-بعد-س/

[30] تركيا.. التحقيق مع هيئة محكمة قضية عثمان كافالا!، تركيا زمان ، فبراير 2020 ، http://bit.ly/2KdCKvQ

إهانة رئيس الجمهورية، من بينهم النائب السابق بحزب الشعب الجمهوري "فكري سغلار" والذي تم الحكم عليه بتهمة إهانة الرئيس لمدة 10 أشهر[31] ، وتوضح هذه الواقعة استخدام بعض قوانيين العقوبات في ملاحقة المعارضين السياسيين المعترضين على سياسات الرئيس التركي والحزب الحاكم، وفى هذا السياق سمحت المادة 29 من قانون العقوبات التركي بارتكاب جرائم الشرف والتي ارتفعت معدلاتها في تركيا على نحو مقلق منذ العام 2014[32].

22. لم تنفذ الحكومة التركية أحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، حيث طالبت الأخيرة بضرورة الإفراج عن الرئيس المشارك السابق لحزب الشعوب الديمقراطي صلاح الدين دميرتاش[33]، بينما رفضت محكمة أنقرة الاستئناف الذي قدمه المحامون للإفراج عنه في ديسمبر 2020[34].

23. خلال الفترة التي يغطيها التقرير تم تأميم شبه كامل لوسائل الاعلام، وذلك من خلال إصدار الحكومة التركية مجموعة من القوانين والقرارات التي تسمح بالحد من حرية الصحافة والإعلام وإغلاق كافة قنوات ومنافذ التعبير الحر، إلى جانب إحكام السيطرة على المحتوى الإعلامي وإخضاع الصفحات الشخصية على مواقع التواصل الاجتماعي للمراقبة المستمرة، فضلاً عن التضيق على أنشطة المجتمع المدني، ففي ديسمبر 2020 أصدر البرلمان التركي قانون يسمح لوزارة الداخلية بفرض الوصاية على المجتمع المدني[35]، وعلى هذا النحو أصدرت الحكومة التركية قانون في يوليو 2020 يسمح للحكومة بتأميم وسائل التواصل الاجتماعي في تركيا، إذ يرغم القانون شبكات التواصل الاجتماعي على شطب محتوى ما بناء على أوامر المحاكم التركية المسيسة إلي حد بعيد[36].

24. في يونيو 2020 أقرت الحكومة قانون يسمح بالحد من قدرة وفعالية نقابات المحامين في تركيا التي تلعب دورًا هام في معارضة انتهاكات الحقوق السياسية والمدنية التي تقوم بها الحكومة التركية خصوصًا فيما يخص ممارسات التعذيب، ومن شأن هذه الخطوة أن تقوض من المعارضة لانتهاكات الحقوق التي تقوم بها الحكومة وتسمح بانتشار سياسات الإفلات من العقاب وتدهور منحى الحقوق المدنية والسياسية[37]، وفى مايو 2020 أصدر مجلس التعليم العالي التركي التعديلات الأخيرة لقانون التعليم العالي الذي يعتبر تهديد حقيقي للحرية الأكاديمية داخل تركيا[38]، تشير الأدلة السابقة إلي قيام الحكومة التركية بفرض إطار قانوني داخلي يسمح لها بممارسة القمع

[31] أردوغان يتوحش ضد منتقديه حبس معارض تركي بتهمة إهانة الرئيس، تركيا الان ، مارس 2020 http://bit.ly/2LgUZUY

[32] سياسات عنصرية تصاعد حوادث العنف ضد المرأة في تركيا ، ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان ، ديسمبر 2020 ، https://bit.ly/3nZ1CZS

[33] AİHM'den Demirtaş kararı: Derhal serbest bırakılma .Cumhuriyet 22 Aralık 2020 http://bit.ly/3plUouo

[34] Mahsuni Karaman .Tweet .Dec 26, 2020. https://bit.ly/35jPT1J

[35] تركيا تطلق العنان لقبضة الداخلية.. وتكبيل لمنظمات مدنية، العربية ، ديسمبر 2020 http://bit.ly/39WE7Ma

[36] قانون التواصل الاجتماعي في تركيا هل هو مؤشر على تهديد أكبر لحرية التعبير؟، بي بي سي ، يوليو 2020 http://bbc.in/2MjzRy8

[37] البرلمان التركي يقر قانوناً ينشئ نقابات متعددة للمحامين، الشرق الأوسط ، يوليو 2020 ، http://bit.ly/3c7mlbQ

[38] Bianet . 'Recent Amendments to Law on Higher Education Threaten Academic Freedom' https://bit.ly/2VMQO5H

على كافة المستويات طبقًا للقانون وبشكل يحد من القدرة على محاسبة مرتكبي الجرائم الحقوقية بما يعزز من حالة الإفلات من العقاب.

25. استقبلت الحكومة التركية 23 توصية تطالبها بضرورة ضمان الاستقلال الوظيفي والهيكلي والمالي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وعلى الرغم من قبول الحكومة التركية لمعظم هذه التوصيات إلا أنها وظفت مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية لدعم الحكومة التركية في صراعاتها السياسية المختلفة عوض توفير الاستقلال اللازم لها للقيام بعملها وذلك عن طريق شن هجوم شامل على خصومها، فهي تتبني مفردات لغة غير موضوعية لكي تصبح مرجعًا في الصراع السياسي بين تركيا والدول الأخرى، وبالتالي فهي ليست منصات حقوقية مهنية، تقف على مسافة واحدة من جميع الأطراف، فعلى سبيل المثال نشرت مؤسسة أمين المظالم التركية تقرير عن انتهاكات حقوق الإنسان التي قامت بها القوات المسلحة الأرمنية في الصراع مع أذربيجان دون النظر إلي انتهاكات حقوق الإنسان التي قامت بها قوات أذربيجان وذلك بسبب تعاون الحكومة التركية مع أذربيجان في هذا الصراع السياسي المسلح[39].

26. في مارس 2020 قامت مؤسسة أمين المظالم التركية بإدانة انتهاكات حقوق الإنسان التي قامت بها الحكومة اليونانية تجاه اللاجئين على الحدود بين تركيا واليونان[40]، متجاهله الانتهاكات التي ترتكبها السلطات التركية بحق اللاجئين والتي أدت في كثير من الأحيان لوفاة البعض، وهو ما يوضح استخدام مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية كأداة لتنفيذ استراتيجيات وسياسات الحكومة التركية بدون الاعتبارات الحقوقية، وهو ما يوضح ضرب تركيا بعرض الحائط لاستقلال وشفافية مؤسسة أمين المظالم التركية وذلك بدلا من القيام بالمزيد من الخطوات لتعزيز واستقلال هذه المؤسسات.

فرض المزيد من القيود على الحقوق المدنية والسياسية

27. على الرغم من قبول الحكومة التركية للتوصيات المتعلقة بضرورة الحفاظ على الحقوق المدنية والسياسية والتي من بينها، ضمان التحقيق في جرائم التعذيب والاختفاء القسري وتعزيز حرية التجمعات السلمية ووضع المدافعين عن حقوق الإنسان بالإضافة إلى ضمان حرية الرأي والتعبير، إلا أنها رسخت لسياسة الترهيب لمجرد إبداء الرأي أو المشاركة في المجال العام، من خلال مجموعة من الممارسات التي قضت على حرية الرأي والتعبير وسمحت بالانتشار الواسع لثقافة التعذيب، تزامن ذلك مع انتشار ظاهرة الإفلات من العقاب، فلم يتم إجراء أي تحقيق أو محاكمة حتى الآن بشأن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبت في السنوات الأخيرة، فضلا عن استخدام قوات الأمن القوة المفرطة في فض التجمعات السلمية وملاحقة المدافعين

[39] The report on human rights violation committee by the Armenian armed forces during . ombudsman. September 2020 http://bit.ly/38Qo3Li

[40] https://bit.ly/3rNPhLg.Mar 2, 2020 . Kamu Denetçiliği Kurumu (Ombudsmanlık)

عن حقوق الإنسان قضائيًا بينما اشتدّ القمع لمستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي، والصحفيين والمواطنين الذين ينتقدون سياسات الحزب الحاكم.

28. استقبلت الحكومة التركية 23 توصية لتعزيز حرية الرأي والتعبير وضمان حقوق الصحفيين قبلت معظمهم، وعلى الرغم من هذا اعتقلت الحكومة التركية عدد كبير من الصحفيين بتهم مشكوك فيها من بينها إهانة الرئيس التركي وتكدير الأمن القومي على خلفية الاعتراض على العمليات العسكرية التي تقوم بها القوات المسلحة التركية سواء في ليبيا أو سوريا، في حين تم تأميم شبة كامل لوسائل الإعلام وحجب للمواقع الإخبارية، وتحتل تركيا المرتبة 154 من بين 180 دولة في مؤشر حرية الصحافة العالمي لعام 2020[41]، فقد أصبحت تركيا من أسوأ دول العالم من حيث التعامل مع الصحفيين، حيث صنفها الاتحاد الدولي للصحفيين *(IFJ)* بأنها أكبر سجن للصحفيين في العالم، إذ يمثل الصحفيون المعتقلون في تركيا، نصف عدد الصحفيين المعتقلين على مستوى العالم. ويقبع وراء جدران سجونها بعض أشهر الصحفيين الذين يحظون بالاحترام في تركيا[42]، فقد تم اعتقال ما لا يقل عن 48 صحفيًا خلال هذا العام[43].

29. تستخدم الحكومة التركية مبدأ مكافحة الأخبار الزائفة والحفاظ على الأمن القومي للبلاد ومكافحة الإرهاب لتبرير حجب الصفحات والمواقع الإلكترونية وسحب بطاقات اعتماد الصحفيين واعتقال الصحافيين وغلق وسائل الإعلام المختلفة، ففي 7 سبتمبر 2020 اعتقلت الحكومة التركية الصحفي أوكتاي جانديمير بسبب أرائه المناهضة للحكومة التركية على وسائل التواصل الاجتماعي، بما اعتبرته الحكومة تحريض على الإرهاب والعنف[44]، بينما داهمت الشرطة التركية في 5 أغسطس 2020 منزل الصحفي التركي المعارض جوكهان أوزبك الذي سبق فصله من عمله بموجب قانون الطوارئ، وذلك بسبب اتهامه للحكومة التركية بالتعاون مع جماعة الإخوان المسلمين في دعم الإرهاب[45]، وفي 3 يوليو 2020 قامت الشرطة التركية باعتقال الصحفية سيبل هورتاش أثناء تغطيتها لاعتداءات الشرطة على مسيرة الدفاع التي نظمتها نقابات المحامين أمام البرلمان التركي[46].

30. في 24 يونيو 2020 بدأت محاكمة سبعة صحفيين ومسؤول صحفي محلي عن تغطية إخبارية ومنشورات لوسائل التواصل الاجتماعي حول أحد عناصر منظمة الاستخبارات الوطنية التركية الذين قتلوا في ليبيا على خلفية التدخل العسكري التركي في ليبيا[47]، وبالسياق وفي اليوم ذاته عقدت الجلسة السابعة لمحاكمة دينيز يوسيل مراسل تركيا السابق لدي صحيفة دي فيلت بتهم نشر

[41] في ذكري الانقلاب المزعوم مؤسسة ماعت تصدر تقرير عن حالة حقوق الإنسان في تركيا خلال النصف الأول من عام 2020، ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان ، يونيو 2020 https://bit.ly/39di2cZ

[42] عدد الصحفيين السجناء في العالم يبلغ مستوى قياسياً، لجنة حماية الصحفيين ، ديسمبر 2020 http://bit.ly/3qG1zDY

[43] Our jaw has dropped in the face of this media freedom. مرجع سابق ذكره

[44] اعتقال صحفي تركي بتهمة الدعاية لمنظمة إرهابية، تركيا الآن ، سبتمبر 2020 https://bit.ly/3issrCQ

[45] بعد حواره مع تركيا الآن الشرطة التركية تداهم منزل الصحفي جوكهان أوزبك، تركيا الآن ، أغسطس 2020 ، https://bit.ly/31Ge4ol

[46] تركيا تعتقل صحفية وثقت اعتداءات الشرطة على مسيرة المحامين بأنقرة، تركيا الآن ، يوليو 2020 https://bit.ly/3fMtbBG

[47] Expressioninterrupted. Journalists accused of "exposing MİT operative" appear in court https://bit.ly/2YUNHuC

الدعاية لمنظمة إرهابية والتحريض على الكراهية والعداء وهي التهم الشـائعة التي تقوم الحكومة التركية باتهام الصـحفيين بها[48]، وتوضـح كل هذه الوقائع اسـتهداف السـلطات التركية الممنهج لحرية الصحافة.

31. تحتل تركيا المرتبة 119 في مؤشر حرية الانسـان العالمي لعام 2020 الصـادر عن معهد كاتو للأبحاث بالولايات المتحدة ومعهد فريزر بكندا وهو ما يشـير إلي تردي حرية الرأي والتعبير على نحو مقلق[49]، في حين تعرضـت الحريات الأكاديمية للتضـيق بقرارات إغلاق الجامعات المخالفة لسياسات وإيديولوجية الحزب الحاكم. ففي يونيو 2020 أصدر مجلس التعليم العالي قراراً بإغلاق جامعة اسـطنبول شـهير التركية التابعة لرئيس الوزراء التركي السـابق أحمد داوود أوغلو، مع نقل إدارتها إلى جامعة مرمرة وذلك على خلفية اختلاف أوغلو مع سـياسـات الحزب الحاكم في المرحلة الحالية[50].

32. تحتل تركيا المركز الثالث عالميًا بين الدول الأكثر اسـتخدامًا لبرنامج فك الحجب وهو ما يوضـح حالة الرقابة الشـديدة على المحتويات وحجبها على الأنترنت من قبل الحكومة التركية[51]، حيث حجبت الحكومة التركية مواقع إخبارية سـعودية وإماراتية مثل وكالتي الأنباء السـعودية والإماراتية بالإضـافة إلى صـحيفتي البيان والاتحاد الإماراتيتين وصـحيفتي الرياض وعكاظ السـعوديتين وموقعي قناتي العربية وسـكاي نيوز الإخباريين[52]، وفي أبريل 2020 قامت الحكومة التركية بحجب الموقع الإلكتروني لصحيفة الإندبندنت البريطانية بموجب قرار إداري[53].

33. تحتل تركيا المرتبة الرابعة في العالم من حيث تقييد حرية الإنترنت بعد زمبابوي ورواندا وأذربيجان، وتستخدم الحكومة التركية المتصيدين عبر الأنترنت ومجموعة من الحسابات الداعمة لها على موقع توتير في مهاجمة المعارضـين السـياسـيين ونشـطاء الرأي والتعبير، كما كثفت الدولة هجمتها عليهم من خلال التشـهير بهم وتلويث سـمعتهم بمجموعة من الأكاذيب المختلفة[54]، وفي يونيو 2020 قام موقع توتير بتعليق 7.340 حسـاب مزيف مرتبطة بالحكومة التركية كانت تستخدمهم لاستهداف نشطاء الرأي والتعبير وتهاجم كل من يعارضها[55]، وفي مايو 2020 هاجمت مجموعة من الحسـابات على موقع التواصـل الاجتماعي تويتر بعض الشـخصـيات النسـائية من المعارضـة التركية أبرزهن رئيسـة محافظة إسـطنبول عن حزب الشـعب الجمهوري جنان قاتنجي أوغلو والإعلامية نفشين مانجو[56].

---

[48] Expressioninterrupted. Journalist Deniz Yücel's trial adjourned https://bit.ly/38o0RU6 مرجع سابق ذكره

[49] The Human Freedom Index 2020, Fraser Institute, december2020, link: https://bit.ly/3pLF6oy

[50] انتقاماً من داود أوغلو أردوغان يغلق جامعة بجرة قلم، العربية نت ، يونيو 2020 https://bit.ly/3iyGl7Z

[51] الأتراك يتحايلون على حجب نصف مليون موقع إلكتروني بتطبيقات في بي أن، اليوم الثامن ، أبريل 2020 ،مرجع سابق ذكره

[52] أردوغان يحجب مواقع إخبارية سعودية وإماراتية والعاملون بها يخشون التنكيل كما فعل مع معارضيه، جريدة الأهرام ، أبريل 2020 ، https://bit.ly/2C6oYKQ

[53] تركيا تواصل التضييق على الإعلام وتحجب الـ "إندبندنت"، thelevantnews، أبريل 2020 ، https://bit.ly/3gwBz9a

[54] bloomberg. Social Media Faces Tighter Controls in Turkey Under Draft Law http://bloom.bg/3csFvJm .

[55] Stockholmcf. Twitter suspends more than 7,000 state-linked Turkish accounts June https://bit.ly/2NVTU3d.

[56] أتباع أردوغان يلاحقون المعارضات التركيات بالرسائل الجنسية، تركيا الآن ، مايو 2020 https://bit.ly/2ZKAJPa

34. خلال الفترة الأخيرة حظرت الحكومة التركية 26 موقعًا إخباريًا، كما تم حجب ومنع 870 خبر في الفترة ذاتها، 42٪ من هذه الأخبار المحجوبة تتعلق مباشرة برئيس الدولة أو عائلته أو رؤساء البلديات أو مديري الحزب، وفى هذا السياق حجبت الحكومة التركية موقع وكالة الأنباء النسائية التي تبث باللغات الكردية والتركية والإنجليزية مرة في فبراير وأغسطس ومرتين في أكتوبر ومرة في نوفمبر من العام 2020 [57].

35. في 6 أغسطس 2020 قامت الشرطة التركية باقتحام مركز إيديل الثقافي بمنطقة أوكميداني الخاص بفرقة جروب يوروم الموسيقية واعتقلت 6 من أعضاء الفرقة وهم ديلان بويراز وبهار كورت وبتول فاران وأران أردم وباريش يوكسال وسرجان توباتنجي، وذلك على خلفية تحضيرهم لحفلة موسيقة تعترض على انتهاكات حقوق الإنسان المختلفة التي تقوم بها الحكومة التركية[58].

36. استقبلت الحكومة التركية 16 توصية لها علاقة بإنهاء الاعتقالات القسرية والاختفاء القسري والتعذيب، حيث تستخدم الحكومة التركية هذه الانتهاكات كأدوات لتحجيم نشطاء حقوق الإنسان والمعترضين على سياسات الحكومة الحالية، وخلال العشرة شهور الأولى من العام 2020 تلقت أحد منظمات المجتمع المدني التركي بلاغات تفيد بتعرض 45 شخص للاختفاء القسري[59]، بينما تشير أحد التقارير الحقوقية إلى تعرض 27 ألف شخص للتعذيب الممنهج خلال فترة حكم الرئيس التركي رجب طيب اردوغان[60]، وتوضح مؤسسة ماعت أن الأكراد واليساريون وأعضاء حركة الخدمة هم الأكثر تعرضا للتعذيب في تركيا.

37. في يوليو 2020 أعلن وزير الداخلية التركي سليمان صوليو أن الشرطة التركية شنت 99 ألف و66 حملة أمنية منذ المحاولة الانقلابية في 2016، أسفرت عن احتجاز وتوقيف 282 ألف و790 شخصًا واعتقال وحبس 94 ألفا و975 آخر[61]، بينما وطبقًا لتوثيق المنظمات الحقوقية نفذت قوات الأمن التركية أكثر من 115 ألف عملية اعتقال ضد مواطنين أتراك بزعم انتمائهم لحزب العمال الكردستاني خلال عام 2020[62].

38. في 10 أكتوبر 2020 تلقت مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان نداء استغاثة عبر البريد الإلكتروني الخاص بها، يفيد باختفاء الصحفي الفلسطيني احمد محمود عايش الاسطل من داخل الأراضي التركية في مدينة إسطنبول بأحد شوارع مدينة سكاريا التركية، حيث تم اختطافه في 21 سبتمبر 2020 دون معرفة الجهة المسئولة عن الأمر، وعلى الفور تحركت المؤسسة وأصدرت نداء عاجلا إلى المقرر الخاص المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي تطالب فيها الحكومة التركية بتوضيح موقفها إزاء القضية، وبسبب الضغط الدولي الذي قامت بممارسته

---

[57] Freewebturkey.Türkiye'de internet sansürü Haberin sonu: https://bit.ly/36CyDoG

[58] تركيا اعتقال 6 أعضاء بفرقة جروب يوروم الموسيقية، تركيا زمان ، يوليو 2020 ، https://bit.ly/2PMoi0F

[59] تقرير حقوقي ارتفاع معدلات الاختطاف والإخفاء القسري في تركيا، العين الأخبارية ، أكتوبر 2020 ، https://bit.ly/2NHe8kb

[60] تقرير: 27 ألف واقعة تعذيب خلال سنوات حكم نظام أردوغان، العين الإماراتية ، يناير 2012 ، http://bit.ly/3peyAHd

[61] بذكرى الطوارئ مئات الآلاف فصلوا تعسفيًا من العمل في تركيا، تركيا زمان ، يوليو 2020 https://bit.ly/30O4ZL1

[62] بالأرقام السجل الأسود لحقوق الإنسان في تركيا خلال 2020، الوطن ، ديسمبر 2020 ، http://bit.ly/3iHYgcL

المؤسسة اعترفت الحكومة التركية باحتجاز الصحفي الاسطل بتهمة التخابر مع الحكومة الإماراتية في 20 أكتوبر 2020 أي بعد الحملة الإعلامية التي قامت بها المؤسسة بتسعة أيام فقط، وتؤكد عائلة الاسطل تعرضه للاعتداء والتعذيب بالصعق الكهربائي والضرب المستمر حتى يتم انتزاع الاعترافات منه بالقوة، ومازال الصحفي الفلسطيني محتجز حتى الآن في السجون التركية دون تقديم أدلة واضحة على التهمة الموجهة إليها حتى وقت نشر هذا التقرير.

39. تؤكد مؤسسة ماعت أن التعذيب في تركيا أصبح سياسة ممنهجة لانتزاع الاعترافات بالإضافة إلى تخويف النشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان، وتشير شهادات الناجين من التعذيب إلى استخدام الحكومة التركية أساليب متعددة في تعذيب المعارضين من بينهم أساليب الإيهام بالغرق والصدمات الكهربائية هذا بالإضافة إلى الجلوس المعلق والتهديد بالاغتصاب والتحرش الجنسي بحق المعتقلات، وفى سبتمبر 2020 تم الكشف عن مواقع سرية غير رسمية للاحتجاز تم تعذيب فيها أكثر من ألفي محتجز بعد محاولة الانقلاب في يوليو 2016[63].

40. تؤكد الوقائع المختلفة تعمد استخدام الحكومة التركية للتعذيب لإسكات المعارضين ونشطاء الرأي والتعبير، ففي يناير 2021 اعتقلت قوات الأمن التركي 22 طالبًا عقب الوقفة الاحتجاجية التي شهدتها جامعة البسفور، وخلال التحقيقات تعرضوا للتفتيش عراه الأمر الذي يمثل أحد أساليب التعذيب النفسي في تركيا[64]. وما يؤكد أن هذا الأمر ليس واقعة فردية وإنما سياسة ممنهجة نشر عدد من السيدات في ديسمبر 2020 شهادات على الأنترنت تشير أنهن تعرضن للتفتيش وهن عاريات من قبل حراس السجون بالإضافة إلى التحرش والملامسة الجنسية[65]. وفي 29 أغسطس 2020 توفى مصطفى كاباكجي أوغلو في السجن نتيجة نقص الرعاية الطبية والظروف غير الإنسانية في السجن[66].

41. في 14 يوليو 2020 قامت الحكومة التركية بالقبض على 12 أمرأه من قيادات المجتمع المدني النسائي التركي في مداهمات للمنازل نفذتها الشرطة في محافظة ديار بكر بجنوب تركيا ومن بين المعتقلين المتحدثة باسم حركة المرأة الحرة عائشة كوكان، وذلك على خلفية انتقاد سياسات الحكومة التركية في التعامل مع المرأة[67]، وفي 26 يونيو 2020 تعرضت رئيسة بلدية ادرميت روجبين جيتين للهجوم من قبل الكلاب البوليسية وتم تعذيبها في منزلها بمدينة ديار بكر جنوب شرق البلاد خلال مداهمة الشرطة لمنزلها[68].

---

[63] Nordicmonitor. Police chief nicknamed 'Angel of Death' who ran torture sites in Turkey unmasked in court testimony, 2020 September https://bit.ly/2LQlNv6

[64] تركيا تفتيش عدد من طلاب جامعة البسفور المعتقلين عراة، تركيا زمان ، 2021 ، http://bit.ly/2YEXowi

[65] التفتيش العاري للنساء في السجون التركية يثير ضجة فيديو، روايا الإخبارية ، ديسمبر 2020 ، http://bit.ly/3pLGMia

[66] Stockholmcf. Photographs of deputy police inspector who died in prison quarantine show criminal neglect October, 2020 http://bit.ly/3pBg4Jc

[67] Bianet. Journalist and activists detained in Diyarbakır https://bit.ly/3gOOHaj

[68] Stockholmcf. Ousted Kurdish mayor attacked by police dogs, tortured in home for hours https://stockholmcf.org/female-officer-raped-in-detention-by-turkish-police-had-to-abort-pregnancy-report/

42. في 27 يونيو 2020 قامت السلطات التركية بالقبض على 44 من القيادات النسائية المعارضة بشكل تعسفي وتعرضوا للتعذيب والتنكيل بهم[69]، وفى هذا الإطار قامت الشرطة التركية في 11 يونيو 2020 باعتقال الرئيس المشارك لحزب للشعوب الديمقراطي في منطقة بشيري حسن شكار وشقيقه جنتين بزعم الانتماء إلى جهات إرهابية[70]، وفى 7 يونيو 2020 تم القبض على 5 مسئولين وملاحقة 3 أخرين من الأحزاب الموالية للأكراد والتي تهاجم انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها السلطات التركية[71].

43. استقبلت الحكومة التركية 22 توصية لها علاقة بضرورة إزالة العوائق أمام حرية التظاهر وعدم الاعتداء على التجمعات السلمية وضمان حرية تكوين الجمعيات وعدم ملاحقة المدافعين عن حقوق الإنسان، وعلى هذا النحو لم تمنع الحكومة التركية المتظاهرين السلميين من ممارسة حقهم بالعنف الشرطي والمضايقات القضائية فحسب، بل فرضت أيضًا قيودًا على هذا الحق. حيث سمحت القوانين المقيدة والغامضة الصياغة للحكومة بفرض إجراءات غير متناسبة لتقييد حرية التجمع ووصم الممارسة المشروعة لهذا الحق من خلال خطاب يربط بين مكافحة الإرهاب وقمع التجمعات السلمية، فلم تمنح الحكومة التركية للضحايا الوصول إلي العدالة أو جبر الضرر من خلال معالجة الانتهاكات الجسمية الواقعة على المتظاهرين من جراء استخدام العنف المفرط في فض التظاهرات السلمية.

44. استخدمت قوات الأمن القوة المفرطة بما في ذلك القوة المميتة في فض التظاهرات السلمية المناهضة لتوجهات الحزب الحاكم والتي تعترض على انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الحكومة الحالية، وفى هذا الإطار فضت السلطات 549 مظاهرة سلمية على الأقل في 49 محافظة في أنحاء تركيا مما أسفر عن اعتقال 1816 شخصًا على الأقل خلال العام 2020[72].

45. في 29 مايو 2020 استخدمت الشرطة الرصاص المطاطي ورذاذ الفلفل للتدخل في فض التظاهرات الخاصة باتحاد فروع باتمان للموظفين العموميين أمام مديرية الأسرة والعمل والخدمات الاجتماعية في باتمان، حيث اعتقلت ثماني مديرين نقابيين[73]، وفي 15 مايو 2020 استخدمت الشرطة رذاذ الفلفل للتدخل لفض تظاهرة معترضة على تعيينات أمناء بعض البلديات التركية[74]، بينما استخدمت الشرطة رذاذ الفلفل والرصاص المطاطي للتدخل في جنازة عضو الفرقة الموسيقة المعارضة إبراهيم جوكجيك الذي فقد حياته في 7 مايو 2020 وكان ذلك بمنطقة غازي سيميفي في منطقة سلطان[75].

---

[69] [69] جريدة تركية: هكذا تعذب شرطة أردوغان القيادات النسائية المعارضة، تركيا الآن ، 27 يونيو 2020 ، https://bit.ly/3dYoOTd

[70] الشرطة التركية تعتقل نائبين بارزين من حزب الشعوب الديمقراطي، تركيا الآن ، يونيو 2020 https://bit.ly/2V2eYJh

[71] القبض على 5 مسؤولين بالشعوب الديمقراطي وملاحقة 3 ومصادرة كتب وهواتف، تركيا الآن ، يونيو 2020 ، https://bit.ly/2YnSsN3

[72] https://bit.ly/3947xZx. Jan. Solidaritywithothers. Turkey Rights Monitor - Issue 29

[73] https://bit.ly/31LBPgs 03 June 2020 HRFT Documentation Center Daily Human Rights Report

[74] 16 – 18 May 2020 HRFT Documentation Center Daily Human Rights Reporthttps://bit.ly/3guP6Oz

[75] https://bit.ly/31LChLG 08 May 2020 HRFT Documentation Center Daily Human Rights Report

46. في نوفمبر 2020 اعتدت الشرطة التركية على أعضاء حزب الشعوب الديمقراطي بإسطنبول أثناء قيامهم بإلقاء بيان في ميدان تقسيم، اعتراضًا منهم على عمليات الاعتقالات التي تمت بحق أعضاء مؤتمر المجتمع الديمقراطي وهي منظمة غير حكومية موالية للأكراد[76]، وفى ديسمبر 2020 هاجمت الشرطة التركية المشاركين في فعاليات إحياء الذكرى العشرين لما يعرف بمذبحة السجناء السياسيين عام 2000 بمدينة كاديكوي بإسطنبول، وتعرض الرئيس المشارك السابق لحزب الشعوب الديمقراطي سيزاي تيميلي للضرب خلال الهجوم، فيما اعتقلت القوات مستشاره الخاص وعددا من المشاركين بالفعالية[77].

47. في فبراير 2021 فضت قوات الشرطة التركية مظاهرة بجامعة أنقرة لدعم طلاب جامعة بوغازيتشي، وأثناء الفض قامت بالاعتداءات العنيفة وسحل عدد كبير من الطلاب[78]، بينما اعتقلت الحكومة التركية 159 شخصًا في أحداث جامعة بوغازيتشي عقب قيامها بفض التظاهرات الطلابية المعترضة على قرار الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بتعيين عضو حزب العدالة والتنمية مليح بولو رئيسًا للجامعة[79].

48. يتعرض المجتمع المدني للاعتداء المستمر في تركيا، حيث يواجه العديد من الفاعلين في المجتمع المدني والمشاركين في التجمعات السلمية غرامات إدارية وتحقيقات جنائية ومحاكمات وأحكام بالسجن نتيجة لممارستهم حقهم في التجمع السلمي، على الرغم من نص الدستور التركي على احترام حق التظاهر السلمي في المادة 26 منها، إلا أن الحكومة التركية تستخدم المادة 265 من القانون الجنائي لمحاكمة المتظاهرين بالسجن بمدة تصل إلي ثلاثة سنوات بتهمة عرقلة عمل رجال الأمن[80]، ففي مايو 2020 داهمت قوات العمليات الخاصة التركية مكتب جمعية روزا النسائية الكردية ومنازل 19 شخصًا في ديار بكر، بينهم 13 مدافعة عن حقوق المرأة، في إطار تحقيق جنائي مع جمعية نساء روزا بعلاقتها بالإرهاب، وهو نمط سلوكي ثابت من الحكومة التركية تجاه الجمعيات التابعة للأقلية الكردية[81].

49. يتعرض المدافعون عن حقوق الإنسان في تركيا للمضايقات القضائية، بما في ذلك الملاحقة الجنائية والهجمات العنيفة والتهديدات والمراقبة والاحتجاز التعسفي المطول وسوء المعاملة، وكثيراً ما يُتهمون بتهم زائفة مثل الانتماء إلى منظمة إرهابية مسلحة أو نشر دعاية للإرهاب بالإضافة إلى تهمة إهانة الرئيس أو إفشاء أسرار الدولة.

---

[76] http://bit.ly/3sMBSUj Güncelleme. Artigercek. HDP açıklamasına müdahale: İktidar polis zoruyla ayakta duruyor

[77] سحل زعيم حزب معارض تركي في ذكرى مذبحة السجناء بإسطنبول، الدستور ، ديسمبر 2020 http://bit.ly/38ZDguP

[78] https://bit.ly/3cA7N4D KRT TV. ÖĞRENCİLERE SERT MÜDAHALE

[79] حاكم إسطنبول: 159 تركيًا اعتقلوا في أحداث جامعة البوسفور حتى الآن، تركيا الآن ، فبراير 2021 http://bit.ly/2MtTjZo

[80] Temmuz 29, 2020 Human Rights Association.and Repercussions for Civil Society on Freedom of Assembly in Turkey A Perpetual Emergency: Attacks E https://bit.ly/3qG060

[81] http://bit.ly/3o8HLYe Fidh. Turkey: Arbitrary detention of WHRDs and judicial harassment of Rosa Women's Association

50. في يوليو 2020 أعربت السيدة ماري لولر المقررة الخاصة المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان عن قلها حيال توجيه تهمة الإرهاب لـ 11 مدافعاً عن حقوق الإنسان في تركيا دون وجود أدلة واضحة لإدانتهم في القضية[82].

51. في 22 يناير 2021 ألغت الدائرة الجنائية الثالثة لمحكمة الاستئناف الإقليمية في اسطنبول بالإجماع تبرئة المدافعين التسعة عن حقوق الإنسان في محاكمة غيزي بارك، وستتم إعادة المحاكمة في القضية إلى محكمة العقوبات بإسطنبول، وذلك بعد أن براءتهم أحد المحاكم التركية في فبراير 2020 إلا أن تدخل الحكومة التركية في أعمال القضاء سمح بمعاقبتهم مرة أخرى، وهؤلاء المدافعين هم عثمان كافالا وموشيلا يابيجي وييجيت أكساك أوغلو وسيغديم ماتر أوتكو وعلي حقان ألتناي ومنجم أوزيردين وشرف الدين كان أتالاي وطيفون كهرمان ويجيت علي إكمكجي[83].

التهميش المتعمد: حقوق الفئات الأولى بالرعايا ليست في اهتمام الحكومة التركية

52. تعاني الفئات الأولى بالرعايا في تركيا من التهميش والإقصاء وعدم الاهتمام، فهم ليسوا على أولوية أجندة الحزب الحاكم في تركيا، حيث لم تفِ تركيا بالتزاماتها الدولية لحماية النساء والفتيات من العنف ووقف التمييز ضدهن، كما تشير التقديرات إلى انتشار ظاهرة عمالة الأطفال في المجتمع التركي، بينما يعيش الكثيرون من ذوي الإعاقة في قيد الأغلال والقمع فيتعرض بعضهم لانتهاكات على يد قوات الأمن التركية، إلا أن السمة المشتركة لسياسات الحكومة التركية تجاه الفئات الأولي بالرعايا هي التجاهل التام.

53. استقبلت الحكومة التركية 63 توصية بخصوص العمل على إنهاء العنف ضد المرأة ومكافحة التمييز العنصري ضدها والمساواة بين الجنسين، في المقابل لم تفعل تركيا أي شيء لإنهاء التمييز ضدّ النساء والفتيات خلال الفترة التي يشملها التقرير ، الامر الذي يدل على تجاهل الحكومة التركية لالتزاماته الدولية وقوانينها الداخلية التي توفر قدر من الحماية للمرأة ولكنها غير مفعله، وتحتل تركيا المركز الـ130 من بين 153 دولة في مؤشر المساواة بين الجنسين للعام 2020، ناهيك عن انخفاض معدلات الأجور ومعدلات التعليم بين النساء مقارنة بالرجال، وهو الأمر الذي ساهم بشكل أساسي في زيادة العنف ضد المرأة في المجتمع[84].

54. خلال عام 2020 قُتلت 266 امرأة طبقًا لوزير الداخلية التركي، بالإضافة إلى 136 حالة تحرش إلى جانب إجبار 775 امرأة على العمل في الجنس في تركيا[85]، الجدير بالذكر أن 89٪ من النساء اللائي يتعرضن للعنف لم يبلغن السلطات أو يوجيهن التهم على المعتدين من أفراد الأسرة

[82] تركيا: خبيرة أممية تبدي قلقا بالغا حيال إدانة 11 مدافعا عن حقوق الإنسان بتهم الإرهاب، أخبار الأمم المتحدة ، يوليو 2020 http://bit.ly/3cvHEUq

[83] January 2021. Bianet. Gezi trial: Appeals court overturns acquittal of nine defendants, including Kavala http://bit.ly/3r6WGE5

[84] World Economic Forumhttp://bit.ly/37zJkXx.Report 2020 Global Gender Gap

[85] https://bit.ly/3lBeVhR Bianet. Men kill 31 women in November

بينما يعاني 40 بالمائة من النساء في تركيا من العنف المنزلي[86]. وخلال شهر يناير 2021، وقعت 23 جريمة قتل ضد النساء ارتكبها رجال، كما توفيت 14 امرأة بشكل مريب.

55. تشير الأرقام والتقديرات إلى ارتفاع جرائم العنف الأسري بتركيا على نحو مريب، ففي نوفمبر 2020 قتلت نحو 29 امرأة، بينما وقعت 21 جريمة قتل للنساء في أكتوبر 2020 في حين قتلت 16 في شهر سبتمبر و27 في شهر أغسطس و36 في شهر يوليو من العام ذاته وتشير هذه الأرقام إلى فشل الحكومة التركية في حماية المرأة من العنف المتصاعد[87].

56. تحدث جرائم التهديد بالاغتصاب الجنسي والاعتداءات والإساءات الجنسية في بعض الأحيان بإشراف مباشر من قوات الأمن التركية وعلى مرأى ومسمع من أجهزة إنفاذ القانون، إذ يتم استخدام هذه الجرائم كأداة للضغط على المعارضات وناشطات حقوق الإنسان، فعمليات الاغتصاب تحدث داخل مراكز الشرطة وبضوء أخضر من الحكومة دون وجود عقاب أو ردع حقيقي لهم إذ ينعم مرتكبيها بالإفلات من العقاب[88].

57. في أغسطس 2020 تعرضت فتاة تركيا إلى الاغتصاب من أحد ضباط الشرطة أكثر من مرة مما دفعها إلي الانتحار [89]، وفي يوليو 2020 تعرضت معلمة هاربة من إيران للاعتداء والعنف الجنسي من قبل أفراد تابعين للشرطة التركية في أحد المراكز الخاصة بإعادة المواطنين الهاربين إلى موطنهم الأصلي في تركيا وقدمت المعلمة الإيرانية شكوى في 24 يوليو وحددت اثنين من حراس الأمن المتورطين في الاعتداء الجنسي[90].

58. تتعرض الصحفيات في تركيا لمجموعة من الهجمات عبر الإنترنت بما في ذلك المضايقات والتهديدات وحملات التشويه وذلك بسبب دفاعهم عن المساواة بين الجنسين في جميع جوانب المجتمع التركي، وتنبع أغلب هذه الهجمات من مؤيدي الحزب الحاكم في تركيا وهذا الأمر ناتج عن الصورة النمطية لديهم عن الصحافيات الأتراك الآتي يدافعن عن انتهاكات حقوق النساء، تلك الصورة التي كونتها خطابات وسياسات وقرارات الحكومة التركية، ومن بين الكلمات التي يتم توجيها إلى هؤلاء الصحافيات يا "عاهرة" ويا "فاسقه" وكلمات من هذا القبيل[91].

59. لايزال استمرار المادة 29 من قانون العقوبات التركي يكرس لممارسة جرائم العنف الأسري بناء على جرائم الشرف المذكورة في المادة ذاتها، وبالتالي تشرعن هذه المادة لقتل مزيد من النساء بناء على جرائم الشرف العائلية التي تعتبر المصدر الرئيسي لجرائم العنف ضد المرأة.

---

[86] http://bit.ly/37VRauZ .Jan 27, 2019 . DW News. Turkey: Violence against women on the rise

[87] سياسات عنصرية تصاعد حوادث العنف ضد المرأة في تركيا مرجع سابق ذكره

[88] جرائم السلطان التركي سجون العثماني أردوغان على خطى أجداده. تركيا الثانية عالميا في عدد المعتقلين، البوابة نيوز ، ديسمبر 2019 ، https://bit.ly/3eITsQM

[89] اغتصاب النساء في تركيا ارتفاع معدلات العنف ضد المرأة ، أخبار الساعة ، نوفمبر 2020 ، https://bit.ly/3ou5zGI

[90] فضيحة.. أفراد تابعون للشرطة التركية يغتصبون معلمة إيرانية في محافظة وان، تركيا الآن ، نوفمبر 2020 ، https://bit.ly/3mlrZDz

[91] Kadın gazeteciler dijital şiddeti anlattı: Şaşırmıyoruz ama mücadeleye devam! Journo . 26 Kasım 2019 . http://bit.ly/3cwSaZj

60. في يناير 2020 تم تقديم مشروع قانون من نواب تابعين للحزب الحاكم في تركيا يسمح للرجال بتجنب العقاب على اغتصاب الفتيات القاصرات عن طريق الزواج من ضحاياهن ويعتبر مجرد مناقشة هذا القانون تكريس للصورة النمطية داخل المجتمع التي تسمح بزواج الأطفال والاغتصاب القانوني والاستغلال الجنسي للأطفال[92].

61. تلقت تركيا 11 توصية متعلقة بحقوق الطفل تتمحور حول ظاهرة الزواج المبكر وإنهاء العقوبات البدنية للأطفال والقضاء على عمالة الأطفال، وعلى الرغم من هذا لم تولي الحكومة التركية أي اهتمام إلي ارتفاع معدلات عمالة الأطفال إذ بلغ عدد الأطفال العاملين في تركيا 720 ألف طفل في الفئة العمرية بين 5 و17 عامًا[93]، بينما تشير التقديرات الحقوقية إلي وجود 800 طفل معتقل في السجون التركية بوضع مزري للغاية، في حين يواجه 308 طفل أحكامًا قضائية بتهمة إهانة الرئيس التركي وهو الرقم المعلن عنه منذ نهاية عام 2019 وحتى نهاية عام 2020[94].

62. تشير التقديرات الحقوقية إلى ارتفاع عدد ضحايا جرائم العنف ضد الأطفال في المجتمع التركي على نحو مخيف، ففى ديسمبر 2020 قام 11 شرطي باغتصاب طفلة تحت التهديد على مدار 8 شهور مما أدى إلى حملها وإجهاضها مرتين[95]، وفى يناير 2020 قام أحد المعلمين بمدرسة ابتدائية بمحافظة سعرد التركية بإصابة ثلاث طالبات بحروق في أنحاء متفرقة من الجسم بملقط فحم النرجيلة الملتهب، وتمثل هذه الجرائم نمط بسيط من انتشار العنف ضد الطفل في المجتمع التركي[96].

63. استقبلت الحكومة التركية 21 توصية خاصة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وذلك لضمان عدم تعرضهم للقمع والمضايقات الأمنية المختلفة ناهيك عن الوصول لحقوقهم في المساواة مع باقي طبقات المجتمع، وعلى هذا النحو تعرض 28 شخصا من ذوي الإعاقة لانتهاكات حقوقية بما في ذلك من الفصل الجماعي والاحتجاز التعسفي والاعتقال والسجن والتعذيب وسوء المعاملة، فضلاً عن حرمانهم من العمل والتقاعد والضمان الاجتماعي والتأمين الصحي وهذا على خلفية آرائهم السياسية ومن بينهم الكاتب الصحفي الكفيف جنيد أرات، الذي وصفته الحكومة بالخيانة لمجرد تعبيره عن وجهة نظر متعارضة مع إيديولوجية الحزب التركي الحاكم[97].

64. في ديسمبر 2020 اعتدت قوات الأمن التركية على نائب حزب الشعوب الديمقراطي موسى بيروغلو في محافظة ديار بكر وهو من ذوي الإعاقة ما أدى إلى سقوطه من على كرسيه المتحرك[98]، وفي نوفمبر 2020 أصدرت محكمة تركية حكما بالسجن 6 سنوات و3 أشهر على شابة تعاني من

---

[92] https://bit.ly/38OLggD. Dailystar. Dailystar. New Turkish law will allow men to legally rape young girls - if they marry them

[93] بالأرقام عمالة الأطفال في تركيا تكشف مغالطات نظام أردوغان، العين ، أبريل 2020 http://bit.ly/39Cg2LH

[94] بالأرقام تركيا تتصدر قائمة دول العالم الأشد بطشًا بمواطنيها خلال 2020، مصراوي ، ديسمبر 2020 ، http://bit.ly/3a2ppTG

[95] 11 شرطيا للنظام التركي يغتصبون طفلة، أخبار الشرق الأوسط ، ديسمبر 2020 http://bit.ly/3cr20hJ

[96] العنف ضد الأطفال في تركيا معلم يحرق أجساد 3 طالبات بملقط الشيشة، تركيا الأن ، يناير 2020 http://bit.ly/3ahHKfS

[97] ذوو الإعاقة في تركيا لهم نصيب من القمع، تركيا زمان ، ديسمبر 2020 ، http://bit.ly/3teZjG6

[98] بالفيديو الشرطة التركية تعتدي على نائب «قعيد» وتسقطه من كرسيه المتحرك، تركيا الأن ، ديسمبر 2020 ، http://bit.ly/3pARWGL

إعاقة حركية شبه كاملة بنسبة 96 بالمئة بسبب صلاتها المزعومة بدعم الإرهاب[99]، بينما اعتقلت الحكومة التركية طفل يعاني من تأخر عقلي بسبب خرق الحظر في مايو 2020[100]، فلم تراعي الحكومة التركية في كل هذه الحوادث الحالة الجسدية والنفسية لذوي الإعاقة.

عقيدة الكراهية: تصاعد خطاب الكراهية الممارس ضد الأقليات العرقية والدينية في المجتمع التركي

65. تعاني الأقليات العرقية والدينية في تركيا من الاضطهاد والتمييز العنصري المستمر إذ تتبني الحكومة التركية نظرة سلبية للأقليات العرقية والدينية وترى أنها تهديد للنسق الاجتماعي والإيديولوجية الشاملة الذي تحاول فرضها على المجتمع للتحكم في الجوانب العامة للحياة الاجتماعية والسياسية الخاصة بالمواطنين الهادفة إلى فرض السيطرة الكاملة لضمان عدم تهديد سلطة النخبة والفئة الحاكمة من حزب العدالة والتنمية فالتنوع الثقافي والاجتماعي الناتج عن تعدد الأقليات العرقية يهدد الإطار الشامل لهذه المشروع القومي.

66. تلعب خطابات الكراهية دورًا أساسي في تغذية العنف والتطرف تجاه الأقليات العرقية والدينية فيتم وصف الأقليات في تركيا بالخيانة بالإضافة إلي وصمهم بالعار لمجرد عدم تجانسهم الفكري أو الديني أو الثقافي مع المجتمع وتلك هي صفات المجتمعات القمعية أحادية النظر.

67. وفى هذا السياق تلقت الحكومة التركية 29 توصية متعلقة بضرورة حماية حرية الأديان وضمان حقوق الأقليات العرقية والدينية بالإضافة إلى الحد من خطابات الكراهية المنتشرة على وسائل التواصل الاجتماعي وفى المجتمع تجاه أفراد هذه الأقليات.

68. تنتشر في تركيا مجموعة من خطابات الكراهية تجاه الأقلية الكردية على وسائل التواصل الاجتماعي، وذلك بدافع الحماس الوطني الناتج عن تصور هذه الأقلية على أنها تهديد للنسيج المجتمعي، مع انتشار تصورات ترى فيهم الخيانة وعدم الانتماء للقومية التركية والثوابت الوطنية، ففي أكتوبر 2020 قام مجموعة من الأشخاص بإرسال صور لنساء كرديات متوفيات على موقع توتير إلي طالب قانون كردي وأخبروه أنهم سوف يفعلوا نفس الأمر معه، هذا بالإضافة إلي انتشار تعليقات تحمل البهجة ونشوة الانتصار على فيديو لجندي تركي يقوم بقطع رأس شخص كردي، إلي جانب بعض ردود الأفعال على هذا الفيديو والتي تحمل التهديدات والإهانات للأكراد وتتوعد بمزيد من القتل والقمع لهم[101].

69. يواجه أفراد الأقلية الكردية صعوبات عند التعبير عن الأنماط الثقافية المختلفة الخاصة بهم على وسائل التواصل الاجتماعي، فعند نشر صورة أو رمز أو منشور يحمل الثقافة الكردية يواجه صاحبها تهديدات بالقتل والوصم بالخيانة، فعلى سبيل المثال في أغسطس 2020 قامت خذ

---

[99] تركيا: سجن شابة معاقة كاملاً لاستخدامها تطبيقًا هاتفيًا، تركيا زمان ، نوفمبر 2020 ، http://bit.ly/2MElDIm

[100] نشرة أخبار تركيا الشرطة التركية تعتدي على طفل معاق ذهنيا، الوطن ، مايو 2020 ، http://bit.ly/3j7Ad7o

[101] https://bit.ly/33Ua19F 2020 October. Armenianweekly. Negligent Social Media Platforms Breeding Grounds for Turkish Nationalism, Hate Speech

هيلين مواطنة كردية بنشر صورة لها ترتدي ماسك طبي عليه صورة لرمز ثقافي كردي كتعبير منها عن هويتها الثقافية، وفور نشر صورتها قوبلت بتهديدات بالقتل لعدة أشهر وتلقت آلاف الرسائل العشوائية التي تهدد حياتها لمجرد كونها كردية لا تزال هذه التهديدات بالقتل مستمرة من حاسبات مختلفة لمواطنين أتراك على موقع توتير [102].

70. قال ناشط كردي في مجال حقوق الإنسان أنه تلقى مجموعة من التهديدات الجسدية والجنسية والمضايقات على صفحته بموقع توتير، يبدو أن إرسال تهديدات عنيفة ومشحونة جنسيًا وصورًا بيانية للقتلى من الأكراد على مواقع التواصل الاجتماعي ونشرها أمر طبيعي بين القوميين الأتراك، فعلى سبيل المثال لا تزال هناك حسابات تهدد بالضرب و العنف ضد النساء الأكراد على موقع انستجرام لا يخلو هذا الأمر من دلالة جنسية بوصفهم على أنهم عاهرات[103].

71. تقوم الحكومة التركية باستخدام مجموعة من الحشود والحاسبات المزيفة والذباب الإلكتروني على مواقع التواصل الاجتماعي بهدف نشر المضايقات الإلكترونية المختلفة ضد الأكراد وذلك بهدف تشجيع خطابات الكراهية وغسيل المعلومات ضد الأكراد حتى يتجه الرأي العام التركي خصوصًا القومي منهم إلى تحميلهم أسباب الفشل الاقتصادي والاجتماعي بدل من التركيز على الحكومة والسياسات الخاصة بها.

72. في يوليو 2020 قام موقع توتير بإيقاف حسابات لأكثر من 7340 شخص مزيف ومخترق، كانت الحكومة التركية تستخدمهم بشكل سياسي في أثارة العنصرية ضد الأقلية الكردية في المجتمع التركي، فغالبًا ما تشير التعليقات المنشورة لهم على وسائل التواصل الاجتماعي إلي تهديدات بالقتل والاغتصاب للأقلية الكردية[104]، ومن بين هؤلاء الأشخاص الذين ينشروا تهديدات ضد الأكراد على وسائل التواصل الاجتماعي طه أون المواطن التركي المقرب من الحكومة والذي نشر تصريح من قبل قال فيه أن أفضل طريقة للتعامل مع الأكراد عن طريق سكين تقطيع، في إشارة واضحة للتهديد بقتل الأقلية الكردية على وسائل التواصل الاجتماعي[105].

73. وعلى مستوى الممارسات الحكومية مازلت الحكومة التركية تعتقل العديد من السياسيين والمواطنين الأكراد بتهم لها علاقة بدعم الإرهاب دون وجود دليل واضح على الأمر ظنًا منهم أن الأكراد خطر على الأمن القومي التركي.

74. توسعات السياسيات القومية تجاه الأكراد على مستوى المواطنين الأتراك خصوصًا القوميين منهم إذ يتم ضرب كل من يتحدث باللغة الكردية في التجمعات التركية، ففي ديسمبر 2020 اعتدى مواطنان تركيان بالضرب على عضو بحزب الشعوب الديمقراطي التركي صابر صويو لحديثه باللغة

---

[102] Helinheseni. Twitter . https://bit.ly/3qNmRAC

[103] Negligent Social Media Platforms Breeding Grounds for Turkish Nationalism, Hate Speech مرجع سابق ذكره

[104] Middleeastmonitor. Twitter removes thousands of Turkish-linked accounts targeting Kurds June 2020 https://bit.ly/3lRWqpq

[105] Hurriyetdailynews. Erdoğan attends 'Ak troll' wedding, chats with well-known suspect June 2015 https://bit.ly/347YIuX

الكردية طالبين منه الحديث باللغة التركية فقط[106]. وفي أغسطس 2020 أصدر مجلس التعليم العالي التركي قرار بمنع الطلاب الذين يدرسون اللغة الكردية وآدابها في الجامعات التركية من كتابة رسائل الماجيستر الخاصة بهم باللغة الكردية[107]، وفي مايو 2020 قُتِل باريش تشاكان طعناً بالسكاكين حتى الموت على يد متطرّفين أتراك بينما كان يستمع إلى الأغاني الكُردية[108].

75. تتنامى المخاوف العرقية لدى الأقليات الدينية في تركيا خصوصًا بعد قيام الحكومة التركية بتحويل متحف أيا صوفية إلى مسجد الأمر الذي اعتبرته المؤسسات الدينية المسيحية خطر على حرية العقيد الدينية للأقليات في تركيا، ففي أغسطس 2020 دمر جندي تركي مقبره أرمنية تابعه لمؤسسة كنيسة سورب بيرجيج وكاراسون مانوج في منطقه سبنكان بأنقرة[109]، في حين اتهمت الحكومة التركية الراهب السرياني الأرثوذكسي- سيفر بيلشين بالتواطؤ مع المنظمات والأنشطة الإرهابية وتم القبض على الراهب مع شخصين آخرين في فبراير 2020[110].

76. تزايد القلق والمخاوف لدى الأقليات المسيحية، فمع مطلع العام 2021 قررت الحكومة التركية تحويل كنيسة الثالوث الأرمني الموجودة في مدينة قونيا وسط البلاد إلى مركز ثقافي بعد إغلاقها لمدة ثلاث سنوات أمام العبادة والزائرين، وتعتبر كنيسة الثالوث الأرمني هي ثالث صرح ديني مسيحي تستخدمها تركيا كمسجد أو موقع سياحي بعد كنيسة آيا صوفيا وكنيسة تشورا البيزنطية[111].

77. كما يواجه المواطنين العلويين في تركيا تهديدات بالقتل وجرائم كراهية، ففي أكتوبر 2020 كتب المتطرفون القوميون الأتراك عبارات كراهية على منازل العلويين بمنطقة بنديك في اسطنبول والتي تحمل عبارات مثل الموت للعلويين على الحائط[112].

استغلال القضايا الإنسانية: المصالح السياسية أهم من حقوق اللاجئين والمهاجرين في تركيا

78. على الرغم من استضافة الحكومة التركية أعداد كبيره من اللاجئين والمهاجرين على أرضيها الأمر الذي أكسبها سمعة دولية طيبة كأحد البلدان المستضيفة للاجئين والمهاجرين على مستوى العالم، وتشير التقديرات إلى وجود ما يقرب من 4.1 مليون لاجئ يعيشوا في تركيا بما في ذلك 3.7 مليون سوري وحوالي 400000 من طالبي اللجوء واللاجئين من جنسيات أخرى من الأفغان والعراقيين والإيرانيين والجنسيات الأخرى[113]، إلا أن الحكومة التركية تستغل هذه القضية لتحقيق مصالحها على حساب حقوق اللاجئين والمهاجرين ناهيك عن استمرار الانتهاكات التي يتعرضون

---

[106] اعتداء عنصري جديد في تركيا بسبب اللغة الكردية، تركيا الآن ، http://bit.ly/2L40uXo

[107] August 4, 2020http://bit.ly/2NSfc50. Stockholmcf. Turkey's higher education board bans dissertations in Kurdish: report

[108] غضب في الشارع التركي بعد مقتل شاب كُردي بسبب أغنية، قناة العربية ، يونيو 2020 ، http://bit.ly/2Yw7iAf

[109] https://cutt.us/7xLAb تدمير مقبرة ارمنية في انقره 12 اغسطس 2020

[110] اتهام الراهب السرياني الأرثوذكس سيف بيلشين بأنه مؤيد إرهابي، 1927 وكالة إعلام الأعمال الرسولية البابوية منذ، فبراير 2020 http://bit.ly/3tjavRK

[111] تركيا تواصل الاستيلاء على الكنائس، فرنسا 24 ، يناير 2021 ، http://bit.ly/3crbeKT

[112] stockholmcfOctober, 2020http://bit.ly/3aoOmcj. MP calls on interior minister to take action in face of threats to Turkey's Alevi citizens

[113] TURKEY ، the un refugee agency، http://bit.ly/306uOE2

لها من ترحيل قسـري لأماكن النزاع إلي جانب الانتهاكات الأمنية لقوات الشـرطة التركية تجاه اللاجئين والمهاجرين والتي غالبًا ما يصاحبها إفلات مرتكبي الانتهاك من العقاب.

79. استقبلت الحكومة التركية 35 توصية بخصوص قضايا المهاجرين واللاجئين وتوفير الحماية القانونية والفعلية لهم إلى جانب مكافحة قضايا الإتجار بالبشر ذات الصلة بهم، وعلى الرغم من تعهد الحكومة التركية بتوفير الرعاية الكريمة لهؤلاء الأشخاص إلا أنها فشلت في تحقيق هذا الأمر وبدل من هذا استغلت قضية اللاجئين سياسيًا للضغط على دول الاتحاد الأوروبي لتأييد مواقفها السياسية المختلفة في أمكان متفرقة من العالم، بالإضافة إلى الترحيل الجماعي لبعض اللاجئين ومنعهم من دخول تركيا بالقوة.

80. رحلت الحكومة التركية 16 ألف و279 شخصاً سوريً من تركيا إلى سوريا في الفترة من يناير إلى سبتمبر من العام 2020 [114]وذلك بشكل قسري حيث تعتقل الحكومة التركية اللاجئين قسريًا وتجبرهم للتوقيع على وثائق العودة الطوعية بما ينتهك مبدأ الإعادة القسرية المنصوص عليها في القانون الدولي[115]، وتشمل عمليات الترحيل لاجئين سوريين ونشطاء سياسيين من إيران بالإضافة إلى أفغان وبعض الجنسيات الأخرى.

81. في نوفمبر 2020 اعتقلت الحكومة التركية الناشطة الإيرانية نسيبة شمسائي من حراك المناهضات لقانون الحجاب القسري والتي تم احتجازها في مخيم للمهاجرين غير الشرعيين في تركيا تمهيدا لتسليمها لإيران، وذلك بعدما لجأت إلى المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة في تركيا وقدمت طلب لجوء، وتؤكد مؤسسة ماعت أن نسيبة شمسائي سوف تواجه حكم بالسجن لمدة 12 عامًا دون وجود أدلة واضحة على ارتكبها لجرائم تستوجب هذه العقوبات[116].

82. في سبتمبر 2020 قامت الحكومة التركية بعمليات تفتيش واسعة النطاق في الأحياء السورية بمدينة إسطنبول للبحث عن الأشخاص الذين لم يحملوا وثيقة هوية الحماية المؤقتة أو الأشخاص المسجلين في مقاطعات غير المنصوص عليها في بطاقات الهوية إذ تم القبض على عدد كبير منهم ونقلوا إلى مرافق الاحتجاز المختلفة وتعرضوا للاحتجاز لفترات طويلة وشمل هذه الفترة حالة من الانتهاكات المختلفة لحقوق الإنسان مثل التهديد بالتعذيب أو السجن بالإضافة إلي سوء المعاملة وذلك من أجل التوقيع على وثائق العودة الطوعية التي تجبرهم على العودة إلي سوريا وبالتحديد محافظة إدلب ومنطقة عفرين وريف إدلب الشمالي المنتشر بها العديد من الجماعات الإرهابية المتطرفة[117].

---

[114] ترحيل قرابة ألفي سوري من تركيا بشهر واحد ومسؤول في باب الهوى يُوضّح، أورينت نت ، سبتمبر 2020 ، http://bit.ly/396RfPo

[115] Turkey accused of using threats and deception to deport Syrian refugees, the guardian , http://bit.ly/2tJgLIu

[116] الشرطة التركية تعتقل ناشطة إيرانية وتستعد لترحيلها إلى طهران، نوفمبر 2020 ، http://bit.ly/3pegipi

[117] من الحرب إلى الاعتقال والترحيل معاناة السوريين تتفاقم في تركيا، مبتدأ ، سبتمبر 2020 ، http://bit.ly/3iBJ40G

83. في مايو 2020 شنت الحكومة التركية حملات أمنية في مدينة إسطنبول تجاه السوريين نتج عنها اعتقال عدد كبير منهم وترحليهم إلي سوريا خصوصًا في مناطق النزاع[118]، ففي 15 مايو 2020 ألقت قوات الأمن التركية القبض على ستة مواطنين سوريين بزعم أنهم يرغبون في طرح أسئلة حول طلباتهم للحصول على الجنسية التركية، في حين تم احتجازهم في مركز للشرطة في منطقة ميرام بقونيا لمدة أسبوع دون إبلاغهم بتهمة محددة مع منع تواصلهم مع المحامين، كما تعرض الستة المقبوض عليهم للضغط اللفظي لإجبارهم على التوقيع على وثيقة تفيد أنهم أرادوا العودة إلى سوريا والاعتراف بأنهم يشكلون تهديدًا للأمن القومي التركي، علاوة على ذلك تم ترحيل هؤلاء الأشخاص عبر معبر باب الهوى الحدودي حيث وضعوا بصماتهم على وثائق جديدة لم يتسنَّ تحديد محتواها إلي أن تم نقلهم لمحافظة إدلب السورية[119].

84. وفى هذا السياق وبدل من تعامل قوات حرس الحدود التركية مع المهاجرين غير الشرعيين واللاجئين طبقًا لسياسات مناسبة لإنفاذ الحدود تحافظ على حياتهم ولا تعرضهم للخطر تقوم بقتلهم، وعلى هذا النحو قتلت قوات حرس الحدود التركية نحو 740 لاجئاً سورياً منذ بداية الأزمة السورية حتى نهاية أكتوبر 2020 بينهم 89 طفلاً و59 امرأة، في حين بلغ عدد المصابين بجروح أعيرة نارية أو اعتداءات 523 وذلك أثناء محاولتهم عبور الحدود للدخول إلى تركيا[120]،

85. تستخدم الحكومة التركية سياسات مراقبة وإنفاذ الحدود في تحقيق مصالحها السياسية بالتحديد تجاه دول الاتحاد الأوروبي حيث تهدد بحشد اللاجئين تجاه اليونان للتدفق عبر دول الاتحاد الأوربي من اليونان وذلك رغبة منها في الحصول على مساعدات مالية من دول الاتحاد الأوروبي إلي جانب الضغط عليها لتغير المواقف السياسية المختلفة تجاه الأزمات السياسية الطرف فيها بما يحقق مصلحة أنقرة فعلى سبيل المثال حينما قام الاتحاد الأوروبي بمخالفة الموقف السياسي لتركيا بشأن الوضع السياسي في إدلب قررت تركيا فتح أبوابها أمام حركة الهجرة غير الشرعية لتغرق أوروبا بمئات الآلاف من اللاجئين الذين استضافتهم لتحصل على المكاسب الاقتصادية والسياسية من وراء استغلال السوريين وذلك حتى تضغط على دول الاتحاد للتراجع عن الأمر[121]، يأتي هذا الأمر على خلفية السماح اللاجئين بدخول الأراضي الأوروبية عبر الحدود التركية اليونانية إذ وفرت تركيا إليهم جميع الوسائل لاختراق الحدود اليونانية وذلك حتى تضغط على دول الاتحاد للتراجع عن قراراتها بشأن الأزمة السورية بما يتفق مع مصالح أنقرة، هذا بالإضافة إلي حصولهم على أموال من دول الاتحاد وذلك في يناير وفبراير من العام 2020 [122].

86. مازالت قوات الأمن التركية ترتكب انتهاكات عديدة تجاه اللاجئين داخل أرضيها من القتل خارج إطار القانون والتعذيب والتهديد والترهيب والإساءات المختلفة، ففي 27 أبريل 2020 قام

---

[118] حملات التفتيش تهدد حياة اللاجئين السوريين في تركيا، مكة المكرمة، مايو 2020 ، http://bit.ly/2LWbjvc

[119] العفو الدولية تطالب تركيا بوقف ترحيل السوريين، عنب بلدي، مايو 2020 ، http://bit.ly/39UPowl

[120] Npasyria. Death toll of Syrian refugees killed by Turkish border guards reaches 470. http://bit.ly/3pDUaVM

[121] اردوغان يتعهد بإبقاء الحدود مع اوروبا مفتوحة أمام المهاجرين، صدي البلد ، فبراير 2020 ، https://bit.ly/3gppVg8

[122] مات الاتفاق مع تركيا اللاجئون ورقة الضغط المتجددة، العربية نت ، مارس2020 ، https://bit.ly/2VKITpu

أحد أفراد الشرطة التركية بتوجيه الرصاص إلى الشاب على حمدان العساني لاجئ سوري، وذلك بعد مخالفة الأخير قرارات الحظر المتعلقة بمكافحة فيروس كورونا في مدينة أضنة التركية بالجنوب، ليسقط الشاب قتيل[123]، ولم تتم محاسبة أفراد الأمن التركي على هذه الجريمة التي ارتكبوها حتى هذه اللحظة.

87. خلال الفترة التي يغطيها التقرير تعرض اللاجئين لمجموعة من الحوادث التي تنتهك حقوقهم على يد المواطنين الأتراك، ففي سبتمبر 2020 قتل الطفل السوري أيمن حمامي في ولاية سامسون شمال تركيا على يد مجموعة من الشباب الأتراك[124]، كما قام صاحب محل تركي بالاعتداء على طفلة سورية في نوفمبر 2020 وهو النمط المتكرر ذاته فخلال نفس الشهر قام مجموعة من الشباب الأتراك بالاعتداء على الشاب السوري حسين مشاعل حيث قاموا بطعنه بالسكين عدة طعنات في الساق اليمنى وطعنتين في الساق اليسرى وطعنه بالصدر تحت القلب[125].

88. تحتل تركيا المرتبة الأولى على مستوى أوروبا في جرائم الإتجار بالبشر.كما أنها من ضمن أسوأ 15 دولة على مستوى العالم في هذه الظاهرة[126]، وعلى هذا النحو توجد مزاعم بتورط الحكومة التركية في بيع فتيات ونساء من مدينة عفرين السورية إلي ليبيا عبر الأراضي التركية حيث تقوم الفصائل المسلحة التابعة لأنقرة في مدينة عفرين باختطاف الفتيات ونقلهم إلي تركيا ثم إلي ليبيا تمهيدًا لبيعهم كرقيق وتم الكشف عن هذه القضية في ديسمبر 2020 [127]، كما يتعرض اللاجئين داخل تركيا لعمليات إتجار بالأعضاء البشرية حيث يتم استغلال حاجاتهم المادية وعدم قدرتهم على العيش لبيع أعضائهم بمبالغ زهيدة في عمليات احتيال كبيرة وسط غياب كامل من رقابة الحكومة التركية، وفى مايو 2020 قال أحد اللاجئين السوريين المقيمين في تركيا أنه كان يعاني من ضائقة مالية حادة ما جعله يبرم صفقة مع سمسار بيع الأعضاء لبيع إحدى كليتيه مقابل 10000 دولار لكنه في النهاية لم يحصل سوى على نصف المبلغ من السمسار الذي اختفى وقطع كل خطوط الاتصال بينهم، فيما باعت لاجئة أخرى نصف كبدها لتحصل على دفع أجور مسكنها المستحقة عليها لمدة عامين[128]، بينما تشير بعض السياقات إلي تورط عناصر من الجيش التركي في عمليات للإتجار بالبشر في مدينة عفرين السورية المحتلة[129].

89. هناك مجموعة من الأدلة الحقوقية التي تشير إلى تورط الحكومة التركية في تجنيد واسع النطاق للأطفال السوريين للقتال في النزاعات المسلحة وبالتحديد في ليبيا لدعم حكومة الوفاق

---

[123] علي العساني غضب بعد مقتل شاب سوري بنيران الشرطة التركية لتجاوزه حظر التجوال، بي بي سي عربية ، 28 أبريل 2020 ، https://bbc.in/2T3y2px

[124] كيف أُزهقت روح الطفل السوري حمامي شمالي تركيا تفاصيل جديدة، ارام نيوز سبتمبر 2020 http://bit.ly/3aojGrr

[125] تركيا ضرب طفل سوري طلب المساعدة وطعن شاب لأسباب مجهولة، سناك سوري ، نوفمبر 2020 http://bit.ly/3oCachE

[126] تركيا أرض الإتجار بالبشر، أحوال تركيا ، يونيو 2019 ، https://bit.ly/2Co9e6e

[127] ضحايا الاستعباد الجنسي يحرجن تركيا البرلمان يعرض تحقيقا، أسكاي نيوز ، يناير 2021 ، http://bit.ly/35zowAM

[128] اللاجئون السوريون ضحية شبكات الإتجار بالأعضاء في تركيا، جريدة البعث ، مايو 2020 https://bit.ly/3ekNHsc

[129] صحيفة ذا ريجيون الجيش التركي متورط بالإتجار بالبشر في عفرين، نوفمبر 2019 ، https://bit.ly/3fmDgFR

الحليف السياسي للحكومة التركية، حيث يتم اختيار هؤلاء الأطفال من مخيمات النزوح المختلفة[130].

تأجيج الصراعات: التدخل التركي في شئون الدول ودعم الإرهاب يزيد من وتيرة الانتهاكات

90. تلقت تركيا 25 توصية لها علاقة بحث الحكومة التركية على مكافحة الإرهاب والتوقف عن التدخل في الشئون الداخلية للدول وبالتحديد في شمال شرق سوريا بالإضافة إلي ضمان الحفاظ على حقوق الدول المجاورة لها من المياه، وعلى هذا النحو استمرت الحكومة التركية في دعم الفصائل المسلحة التابعة لها في شمال شرق سوريا الأمر الذي ساهم في زيادة معاناة المواطنين إزاء عمليات الاعتقال التعسفي والتعذيب والتغير الديمغرافي والتهجير القسري الذي تقوم بها هذه الفصائل، بينما لم تتوقف تركيا عن استخدام سياسات التريك والتغير الديمغرافي في شمال شرق سوريا.

91. تم توثيق أكثر من 200 حالة اختطاف واعتقالات قسرية لسيدات على يد الفصائل المسلحة الموالية لتركيا منذ اجتياح عفرين في مارس 2018[131] من قبل الجيش التركي، بينهن 88 امرأة وفتاة تعرضن للاختطاف أو الاعتقال التعسفي خلال عام 2020، وتشير التقديرات أنه لا يزال هناك 51 امرأة في عداد المفقودين، في حين تم الإفراج عن 35 حالة بعد دفع مبالغ مالية. كما تم استهداف سبعة نساء من طوائف الأقليات الدينية خمس نساء إيزيديات وامرأتان علويتان[132]، ويعتبر فصيل الحمزة الموالي لتركيا هو المسؤول عن أكبر عدد من عمليات الاختطاف بين النساء في عفرين.

92. استمرت الحكومة التركية في إرسال الأسلحة والمرتزقة إلى مناطق النزاع المختلفة على مستوى العالم مما أسفر عن زيادة حدة الصراعات في ليبيا وسوريا وناغورني قرة باغ، ففي سبتمبر 2020 أرسلت الحكومة التركية طائرات شحن عسكرية محملة بالأسلحة إلى ليبيا لدعم حليفها فائز السراج مما ساهم في تأجيج الصراع[133]، وفى هذا السياق بلغ عدد المرتزقة الذين أرسلتهم تركيا إلى ليبيا من الفصائل المسلحة التابع لها في الشمال السوري نحو 18 ألفاً بينهم 350 دون سن الثامنة عشرة وذلك حتى ديسمبر 2020[134].

93. في 14 يونيو 2020 أطلقت الحكومة التركية عملية مخلب نسر التركية للتدخل العسكري في شمال العراق، حيث قامت 60 طائرة حربية تابعة للحكومة التركية بقصف 81 موقعًا في كردستان بشمال العراق بما في ذلك مناطق مدنية في مخمور سنجار قنديل زاب وزاكورك كما استهدفت الغارات مخيم مخمور للاجئين على بعد 60 كيلومترًا من أربيل ويقطنها 15000 مدني وبالسياق

---

[130] إردوغان وتجنيد الأطفال للقتال في ليبيا، الشرق الأوسط ، يونيو 2020 ، https://bit.ly/3auTTOi

[131] http://bit.ly/3bS5eKV December 2020. Kurdish Center for Human Rights. The missing women of Afrin

[132] http://bit.ly/3bV3S1T0 January 1, 202. Missingafrinwomen. 2020 REPORT

[133] تركيا تواصل التصعيد باستئناف نقل الأسلحة إلى ليبيا، الشرق الأوسط ، ديسمبر 2020 ، http://bit.ly/2L80V2Z

[134] معلومات عن استئناف تركيا إرسال المرتزقة إلى ليبيا، الشرق الأوسط ، ديسمبر 2020 http://bit.ly/36vWC9o

قامت الغارات باستهداف مستشفى سردشت في شنكال، توضح هذه الواقعة استمرار تدخل تركيا في الشئون الخارجية للدول[135].

94. في 24 سبتمبر 2020 نقلت تركيا نحو 300 مقاتل من الفصائل الموالية لها في منطقة عفرين شمال غرب سوريا، غالبيتهم العظمى من فصيلي السلطان مراد والعمشات إلى أراضي أذربيجان للقتال بجانب قواتها[136]، مما ساهم في إشعال الصراع وارتكاب المزيد من انتهاكات حقوق الانسان بحق المدنيين.

95. في سياق النزاع المسلح الدائر بين تركيا وقوات سوريا الديمقراطية، لجأت الحكومة التركية إلى استخدام سلاح المياه من أجل حسم هذا النزاع لصالحها، حيث عمدت على نحو مستمر خلال عام 2020 إلى قطع المياه الواردة إلى محطة علوك في الحسكة قصد إخضاع القوات الكردية المناوئة للسيطرة التركية. وتعتبر محطة علوك المصدر الرئيسي- للمياه التي يعتمد عليها أكثر من 600 ألف شخص في مناطق شمال شرقي سوريا خاصة مدينة الحسكة وبلدة تل تمر والأرياف المحيطة بهما ومخيمات الهول ومخيم العريشة وغيرها من المخيمات التي تضم آلاف النازحين السوريين، ومن ثّم يمكن القول إن توظيف تركيا لسلاح المياه من أجل إخضاع القوات الكردية عبر لجوئها بشكل مستمر إلى قطع المياه عن محطة علوك يشكل إلى حد كبير تهديدًا صريحا لحياة آلاف المدنيين في سوريا[137].

96. في خضم الاعتداءات التركية على الحقوق المائية السورية، تأثرت أوضاع حقوق الإنسان الأساسية في سوريا إلى حد كبير، حيث تهدد حق المواطنين في الحياة على نحو مباشر عبر النقص المستمر في مياه الشرب بينما تسبب نقص المياه إلى عدم الاهتمام بالنظافة الشخصية من قبل الأفراد، الأمر الذي أفضى إلى ارتفاع معدل انتشار الأمراض بين السكان في سوريا، وتأثرت في السياق ذاته الحقوق الاقتصادية والاجتماعية[138].

97. أفضت السياسيات التركية الرامية إلى حرمان المناطق الشمالية في سوريا من المياه إلى تدهور القطاع الزراعي في هذه المناطق التي طالتها مثل هذه الانتهاكات، إضافة إلى تراجع إنتاج الثروة السمكية من نهر الفرات على النحو الذي هدد الأمن الغذائي لآلاف السوريين. وفي هذا السياق حذرت المنظمة الدولية للهجرة من أن مثل هذه السياسات التركية تجاه الموارد المائية لسوريا والمهددة على نحو معتبر للأمنين المائي والغذائي قد تتسبب في موجة نزوح جماعية لآلاف من المواطنين السوريين في الشمال السوري[139].

---

[135] التدخل التركي في العراق منظمة حقوقية يهدد الأمن والسلم الإقليمي، بوابة الحركات الإسلامية ، يونيو 2020 https://bit.ly/2Z19HUC

[136] قيل لهم أن الوجهة أذربيجان تركيا تنقل مقاتلين سوريين من عفرين، الحرة ، سبتمبر 2020 http://arbne.ws/3r4XxFo

[137] تركيا: تكرار استخدام مياه "علوك" كسلاح خلال جائحة كوفيد 19 في سوريا، سوريين من أجل العدالة والحقيقة، أبريل 2020، https://stj-sy.org/ar/

[138] تركيا: تكرار استخدام مياه "علوك" كسلاح خلال جائحة كوفيد 19 في سوريا، مرجع سابق ذكره

[139] دير شبيجل: تركيا تتسبب في موجة عطش مميتة بسوريا، العين الإخبارية، ، تاريخ النشر 3 أغسطس 2020، https://al-ain.com/article/turkey-causes-deadly-thirst-in-syria

حتى البيئة لم تسلم من سياسات الحكومة التركية

98. استقبلت الحكومة التركية توصية وحيدة لها علاقة بضرورة الحفاظ على البيئة ومنع التغيرات المناخية، وعلى هذا النحو تجاهلت الحكومة التركية هذه التوصية إذ اضطلعت تركيا بانتهاكات بيئية جاءت مغايرة تمامًا للجهود الدولية الرامية إلى الحد من تأثير تغيير المناخ على حقوق الإنسان الأساسية، وهو ما تمثل بإجراءاتها غير المسؤولة المؤدية إلى تصاعد خطر الغازات الدفيئة والاحتباس الحراري، والتي شملت تلوث الهواء والتلوث الصناعي وزيادة تراكم النفايات وزيادة استخدام المواد الكيمائية ونقص الحماية اللازمة للطبيعة الأمر الذي كان له أثر بالغ الخطورة على حقوق الإنسان البيئية والاقتصادية داخل الدولة التركية ذاتها وخارجها.

99. تحولت الأراضي التركية إلى مكب كبير لنفايات القارة الأوروبية، الأمر الذي ينذر بوقوع كارثة بيئية كبرى، حيث تراكمت النفايات القادمة من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وهولندا في منطقتي تشوكوروفا وسيحان بمحافظة أضنة جنوب تركيا، وتزعم السلطات التركية أن استيراد مثل هذه النفايات الأوروبية أنما يأتي من قبيل إعادة التدوير، بيد أن الواقع يشير عكس ذلك تمامًا، حيث أن الحرق هو المصير الحتمي لهذه المخلفات والنفايات الأوروبية، وهو ما يخلف بالضرورة كميات كبيرة من الدخان السام، ويؤثر سلبًا على الأوضاع البيئية ويزيد في الوقت نفسه من تفاقم مشكلة تغيير المناخ، الأمر الذي يعزو إلى ارتفاع نسبة الانبعاثات الغازية المتولدة عن عملية الحرق وهو ما يفضي إلى ارتفاع درجة حرارة الأرض ويعمق من ظاهرة الاحتباس الحراري[140].

الخاتمة والتوصيات

في الختام تؤكد مؤسسة **ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان** أن أوضاع حقوق الإنسان الحالية سيئة للغاية فلم تفي الحكومة التركية بتعهداتها على كافة المستويات، حيث شهد العام الماضي فرض للقيود على حرية الرأي والتعبير وتم سجن الصحفيين وملاحقة المدافعين عن حقوق الإنسان بتهم ذات دوافع سياسية تحت ذريعة وستار مكافحة الإرهاب، بالإضافة إلي استهداف التجمعات السلمية وتقيدها، ناهيك عن عدم التعاون مع الآليات الدولية، واستخدام الاختفاء القسري والاعتقال والتعذيب كأدوات لممارسة انتهاكات ممنهج تجاه المواطنين بهدف خلق الترويع والتخويف من الاعتراض على قرارات وسياسات الحكومة التركية، بينما تم تجاهل حقوق الأقليات العرقية وتهميش اللاجئين والمهاجرين وعدم توفير الحماية الفعالة للفئات الأولى بالرعايا كالمرأة والطفل وذوي الإعاقة، إلي جانب التدخل في الشئون الداخلية للدول وما أسفر عنها من تأجيج للصراعات ساهم في تنامي واستمرار الانتهاكات الحقوقية، وعلى هذا النحو ولضمان تنفيذ الحكومة التركية لتعهدتها خلال الفترة المتبقية على الاستعراض القادمة في يناير 2025 توصى **مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان** بما يلي:-

[140] تركيا "مكب نفايات" لأوروبا.. كارثة بيئية في الأفق، العين الإخبارية، ، تاريخ الدخول 21 يناير 2021، تاريخ النشر 12 ديسمبر 2020، تجدونه منشورًا على الرابط التالي:
https://al-ain.com/article/turkey-turns-into-waste-basket-europe

- ضرورة التعاون مع آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة والتي تظهر الحكومة التركية نهج أقل تعاون في التعامل معها.
- توقف الحكومة التركية عن التهديد باستمرار بالانسحاب من اتفاقية إسطنبول الخاصة بمناهضة العنف ضد المرأة.
- ضرورة التصديق على مواثيق حقوق الإنسان والمعاهدات الدولية التي تضمن حقوق المواطنين مثل التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.
- ضرورة تنفيذ أحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان وخصوصًا الحكم المتعلق بالإفراج عن الرئيس المشارك السابق لحزب الشعوب الديمقراطي صلاح الدين دميرتاش.
- ضرورة عدم التدخل في أعمال القضاء مع ضمان استقلال ونزاهة القضاء وإقرار مجموعة من المبادئ التي تضمن المحاكمة العادلة للنشطاء والمعارضين السياسيين.
- اتخاذ خطوات جادة وملموسة لضمان استقلالية ونزاهة القضاء التركي، للفصل في تلك الانتهاكات، وخاصة قضايا احتجاز الصحفيين.
- تعديل المواد 301 و29 و125 و215 و318 و299 من قانون العقوبات التركي التي تعمل على شرعنه انتهاكات حقوق الإنسان.
- ضمان واستقلال وشفافية مؤسسة أمين المظالم التركية حتى لا يتم استخدمها كأداة في الصراعات السياسية.
- ضرورة مراجعة كافة القوانين التي تم إقرارها في العام 2020 والتي سوف يتم استخدمها كأداة لقمع حقوق الإنسان مثل قانون وسائل التواصل الاجتماعي وقانون نقابات المحامين.
- ضرورة توضيح الوقائع والقضايا التي تم فيها التحقيق مع أفراد الأمن على خلفية الانتهاكات التي قاموا بها والإشارة إلى سياقات تلك القضايا والأحكام التي حصلوا عليها.
- التوقف عن استخدام العنف في فض التظاهرات والتعامل من قبل قوات الأمن طبقًا لمدونة قواعد سلوك المواطنين المكلفين بإنفاذ القانون المعتمدة في ديسمبر 1979 .
- التوقف عن استهداف المجتمع المدني التركي مع ضرورة الإفراج عن الناشط التركي عثمان كافالا.
- التوقف عن استهداف النشطاء والصحفيين والمؤسسات الإعلامية والحريات على وسائل التواصل الاجتماعي.
- ضرورة وضع حد لعمليات الاحتجاز التعسفي والممتدة للصحفيين والكتاب وممثلي المجتمع المدني.
- إزالة العوائق أمام حرية التظاهر بما في ذلك الأحداث التي تنظمها الأقلية الكردية والناشطات النسويات.
- ضمان المحاكمة العادلة للصحفي الفلسطيني احمد الاسطل مع تحمل الحكومة التركية مسئولية الحفاظ على حياته بعد ظهور أدلة تثبت تورط قوات الشرطة التركية بتعذيبه.
- ضرورة توقف الحكومية التركية عن استهداف الاكراد سواء في داخل تركيا او خارجها.

- ضرورة النظر في قضـــايا التعذيب والشـــكاوى المُقدمة بشـــأن المُعتقلين الذين يتم تعذيبهم في السجون التركية، بما يعد انتهاكاً صريحاً لكل المواثيق الدولية.
- ضرورة التوقف عن تحويل الأماكن الدينية المسيحية إلى مساجد أو أماكن سياحية للزيارة.
- اعتماد قانون لمكافحة التميز لمنع أي نوع من التميز على أساس العرق أو الدين.
- مساءلة ومحاسبة مرتكبي العنف ضد المرأة، بما في ذلك ما يسمى بجرائم الشرف والعنف المنزلي .
- التوقف عن تهديد المعارضـــين بعمليات الاغتصـــاب الجنسيـــ وتقديم مرتكبي هذه الوقائع إلي القضاء للمحاسبة.
- التوقف عن استخدام سياسة تهديد النساء داخل أقسام الشرطة وفى المعتقلات.
- وضع إطار قانوني قوى من قبل الحكومة التركية لمحاربة ظاهرة الإتجار بالبشر تجاه اللاجئين.
- تحسين حقوق ذوي الإعاقة والتوقف عن الملاحقات الأمنية لهم.
- تحسـين وضـع الأطفال ومنع عمالة الأطفال والإفراج الفوري عن 800 طفل معتقل في السـجون التركية.
- التوقف عن قتل اللاجئين والمهاجرين على الحدود التركية لمنع من دخول البلاد.
- التوقف عن اسـتخدام اللاجئين والمهاجرين في الصرـاعات السـياسـية المختلفة بما يمثل تسـيس للقضايا الإنسانية.
- التوقف عن الترحيل القسري للاجئين والمهاجرين وخصوصًا تسليم اللاجئين السياسيين إلى إيران وترحيلهم إلى مناطق النزاع في سوريا.
- التوقف عن التدخل في الشئون الداخلية للدول مع احترام سيادة الدول المجاورة بطريقة لا تؤذي الحقوق السيادية والإنسانية لمواطنيها.
- ضرورة تحييد المحطات الناقلة للمياه عن الصراعات العسكرية والسياسية التي تشترك فيها تركيا مع الأكراد في شمالي سوريا والعراق.
- ضرورة الحفاظ على البيئة واتخاذ الخطوات لمنع تلوث المياه والهواء وتقليل انبعاث الغازات الدفينة.